د/ أسماء سمير الششتاوي أحمد

قسم الحديث الشريف وعلومه، كلية الدراسات الإسلامية والعربية
للبنات، كفر الشيخ، جامعة الأزهر، مصر.

منهج الإمام الدارقطني في التعليل بجرح الرواة (دراسة نموذجية)

ملخص البحث

منهج الإمام الدارقطني في التعليل بجرح الرواة (دراسة نموذجية)

د/ أسماء سمير الششتاوي أحمد.

قسم الحديث الشريف وعلومه، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، كفر الشيخ، جامعة الأزهر، مصر.

البريد الالكتروني: AsmaaAhmed٣٠٢٧.el@azhar.edu.eg

الملخص :

إن الحمد الله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، و نعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله، صلى الله عليه وسلم. وبعد: فإن علماء الإسلام اهتموا دائما وأبدا بأحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم لأنها ثاني المصادر الإسلامية بعد المصدر الأول وهو القرآن الكريم، إذ يعتبرونها أشرف العلوم وأفضلها بعد علوم القرآن الكريم والعلم يشرف بشرف معلومة، والقرآن الكريم هو المصدر الإلهي، والدارس للمؤلفات الخاصة بعلم الحديث يقف على حقيقة أساسية اتفق عليها أهل هذا العلم وهي اعتبار (علم علل الحديث) من أهم علوم الحديث وأدقها وأجلها ويكفي في إثبات ذلك تتبع أقوال علماء هذا الشأن، وتطبيقاتهم في المؤلفات التي ورثناها عنهم. إذا تضافرت جهودهم جميعا بحثا ونقدا وتأليفا لتتبع مسار رواية الحديث النبوي الشريف، وإن اختلف مناهجهم لغاية واحدة وهي بيان صحة الرواية عن النبي صلى الله عليه وسلم أو عدمها.

ولهذا يهدف هذا البحث إلى التعريف بالإمام "الدراقطني"، والتأكيد على مكانته وكونه من الحفاظ الذين تفرغوا للذب عن السنة المطهرة، مع نماذج تطبيقية من خلال كتابه " العلل" باعتبار كون هذا الكتاب خاصا في بابه،

وذلك بالتعرف علي منهج الحافظ الدارقطني في تعليله للمرويات بتجريح الرواة. النتائج: من خلال البحث في اصطلاحات الدارقطني في جرح الرواه، ظهر لي موافقته للجمهور في أكثرها، إلا قليلا جداً رجّحت أن له فيها اصطلاحاً خاصاً، وأنه قد تكلّم على أكثر رواة الحديث النبوي جرحاً وتعديلاً، وتكلّم على أكثر الأحاديث المروّية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم تقويةً وتضعيفاً. أصالة البحث: وتتجلى أصالة هذا البحث في أنه جهد متواضع نتعرف يه على ريقة هذا الإمام ومنهجه في تعليل الأحاديث وكشف ما بها من ضعف وهو مستخرج من دراسة متأنية في هذا الكتاب للعثور علي الذي سار عليه وبيان بعض ما فيه من درر المعرفة وتجلية الحقيقة.

الكلمات المفتاحية: العلل، الدارقطني، منهج، تجريح الرواة.

important, precise, and noble sciences of Hadith. This is evident in the statements and applications of the scholars in the works they have left us. Their collective efforts in research, criticism, and authorship have traced the path of the narration of the Prophetic Hadith, despite differences in their methodologies, all aiming to establish the authenticity or inauthenticity of the narration from the Prophet (peace be upon him).

This research aims to introduce Imam Al-Daraqutni, emphasizing his status as one of the scholars who dedicated themselves to defending the purified Sunnah. It includes practical examples from his book *"Al-'Ilal"* (The Defects), which is unique in its field. The study explores Al-Daraqutni's methodology in critiquing narrations by evaluating the reliability of narrators.

Findings: Through an examination of Al-Daraqutni's terminology in critiquing narrators, it became evident that he largely aligns with the majority of scholars, with only a few exceptions where he appears to have his own unique terminology. He has critiqued and evaluated most of the narrators of Prophetic Hadiths and has discussed the authenticity and weakness of most of the Hadiths narrated from the Prophet (peace be upon him).

Originality of the Research: The originality of this study lies in its modest effort to understand Imam Al-Daraqutni's methodology in critiquing Hadiths and identifying their weaknesses. This is derived from a careful study of his book "*Al'Ilal",* aiming to uncover the principles he followed and to highlight the valuable insights and truths it contains.

Keywords: *'Ilal* (Defects), Al-Daraqutni, Methodology, Critique of Narrators.

Research summary

The Methodology of Imam al-Daraqutni in Criticizing Narrators through ʻIllal (A Model Study)

Dr. Asmaa Samir Al-Shishtawi Ahmed.

Department of Hadith and Its Sciences, Faculty of Islamic and Arabic Studies for Girls, Kafr El-Sheikh, Al-Azhar University, Egypt.

Email: AsmaaAhmed٣٠٢٧.el@azhar.edu.eg

Abstract:

All praise is due to Allah; we praise Him, seek His help, and forgive Him, and we seek refuge in Allah from the evils of ourselves and from our bad deeds. Whoever Allah guides, none can mislead, and whoever He misleads, none can guide. I bear witness that there is no god but Allah, the One and Only, and I bear witness that our Prophet Muhammad is His servant and Messenger, may Allah's prayers and peace be upon him. Thereafter: The scholars of Islam have always been concerned with the Hadiths of the Prophet Muhammad (peace be upon him), as they are the second source of Islamic legislation after the Quran, which is the primary source. They consider the science of Hadith to be the most honorable and best of sciences after the sciences of the Quran, for knowledge is honored by the honor of its subject. The Quran is the divine source, and a study of the literature on the science of Hadith reveals a fundamental truth agreed upon by the scholars of this field: the science of ***ʻIlal al-Hadith*** (the science of Hadith defects) is one of the most

المقدمة

الحمد لله ذي المحامد العظيمة، والمِنن الجسيمة، المتفرد بالعَظَمة والكبرياء، يستوي عنده السِّرُ والخفاء، سبحانه الملك القدوس العزيز الحميد، لا يكون في ملكه إلا ما يريد، لا رادَّ لما قضى ولا مُعَقِّب لِحُكْمِه، لا إله إلا هو إليه المصير ، وهو على كل شيء قدير. والصلاة والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله النبي الأمين، العزيز عليه عَنَتُ أمته، الحريص على المؤمنين، نشهد أنه رسول الله، وقدوة الدُّعاة والهُداة ، بَيَّنَ لنا سبيل النجاة، من اقتفى أثَرَه واستنَّ بسُنته فقد هُدي إلى صِرَاط مستقيم ... أما بعد :

فإن السُنة النبوية أشرف العلوم بعد كتاب الله – عز وجل –، ذلك أنها وحي من عند الله تعالى، يشرع اتباعها والتحاكم إليها عَمَلاً بما ورد من نصوص الكتاب والسُنّة المتضافرة في هذا المعنى. والمُشتغل بهذا العِلم الجليل لا يكاد يُحصي الثمرات الطيّبة التي يجنيها من اشتغاله به، وممارسته له. وأهم العلوم التي امتاز بها المسلمون عن غيرهم من الأمم، نقد الأخبار وتقويم التاريخ، ولقد برز النقاد والعلماء منذ بدأ عصر تدوين السنة الشريفة، فقام جهابذة هذا العلم ونقدوا الآثار والأخبار، وبذلوا في ذلك كل غال ونفيس، فبينوا مراتب الأحاديث، وفرقوا بين الغث والثمين، ووضحوا ما التبس منها على الناس، وفندوا الباطل منها وبينوا زيفه. مما جعل كل منتسب لهذه الأمة يشعر بالاطمئنان التام والاعتقاد الراسخ في أن السنة النبوية محفوظة بحفظ الله لها، حيث قيض الله لها علماء أجلاء جبلهم وقصر جهدهم وحياتهم لخدمة السنة النبوية الشريفة في مختلف الأمكنة والأزمان، وهذه الدراسة المتواضعة المقدمة إلى السادة العلماء والموسومة بـ "منهج الإمام الدارقطني في التعليل بجرح الرواة " ما هي إلا محاولة لتتبع خطى الباحثين فقط، و لعلها تكون عونا و سندا أوليا لفهم و معرفة أدبيات البحث الأولى لأحد أعلام الحديث عموما وفي مادة العلل

خصوصا. وقد سبق إلى بيان ذلك كثير من الدارسين، كل في مجال اهتمامه، واختصاصه، بالتحقيق والدراسة تارة، وبالتعليق وإعادة الترتيب تارة أخرى، ولا تزال طائفة من الأئمة قائمة على ذلك لا يخلو منهم زمان، ولا تفرغ منهم البلدان.

أهمية الدراسة:

١ـ التقرب بهذا العمل إلي الله – تعالي – وابتغاء مرضاته وتشرفا بخدمة سنة الحبيب محمد – صلي الله عليه وسلم – طلبا لشفاعته وطمعا في الدخول تحت لوائه

٢ ـ بيان مكانة الإمام " الدارقطني " وشهرته فهو علم من أعلام المحدثين الذين تفرغوا للحفاظ على الُسنة، ودفع تحريف الغالبين عنها.

٣ ـ دراسة هذه النماذج الدالة على المنهج والطريقة دراسة حديثية متخصصة من حديث التخريج التفصيلي، **لم ألتزم تعريف كل الأعلام الوارد ذكرهم في البحث، حيث إن الهدف معرفة منهج الدارقطني في تجريح الرواه، لذلك اقتصرت على التراجم التي عليها مدار العلل في الحديث المذكور.**

٤ـ كون هذا الكتاب متخصصا في بابه فهو من أجمع وأنفع الكتب في فن العلل.

منهج الدراسة:

اتبعت في هذا البحث المنهج الاستقرائي: حيث قمت بدراسة وجمع المادة العلمية المتعلقة بالبحث، وتنظيمها، وعرضها من نواح عدة في كل فصل بما يناسبه؛ وذلك بقصد ضم النظير إلى نظيره، واستيعاب مادة البحث، والمنهج التحليلي التطبيقي: قمت بدراسة ونقد كل الآراء والمسائل المذكورة في هذا البحث، ودراسة الأقوال ومحتواها ومآلها على ضوء قواعد البحث العلمي. وقد أسهبت في بعض المسائل ومناقشتها وذلك لأهميتها وشدة الحاجة إليها. وذلك على النحو الآتي:

أولاً : عزو الآيات القرآنية إلى سورها مع ذكر رقم الآية، وكتابتها بالرسم العثماني.

ثانيًا : تخريج الأحاديث الواردة في ثنايا البحث، وبينت درجته بقدر المستطاع.

ثالثًا : الاعتماد في نقل أقوال العلماء من كتبهم، أو كتب تلاميذهم، أو كتب المذهب الذي ينتسبون إليه.

رابعًا : الترجمة للأعلام ترجمة موجزة.

خامسًا : التعريف بالكلمات والمصطلحات العلمية واللغوية الواردة في البحث.

سادسًا : حرصت على تطبيق قواعد البحث العلمي فيما يخص علامات الترقيم، والقواعد الإملائية.

سابعًا : ذكر أقوال الفقهاء وأدلتهم في الفروع الفقهية، وبيان الراجح منها في حال الاختلاف، وتوثيق قول كل مذهب من كتبه.

الدراسات السابقة:

حوت المكتبة العلمية رسائل وأبحاث ذات صلة بالبحث موضوع الدراسة، منها :

١ـ تعليل الروايات عند الإمام الدارقطني من خلال دراسة تطبيقية تحليلية إحصائية للجزء السابع من كتاب العلل الواردة في الأحاديث النبوية: للدكتور / زياد سليم العبادي، الطبعة الأولى، ١٤٣٩ هـ ـ ٢٠١٨ م، المملكة الأردنية الهاشمية، وتختلف دراستنا عن هذا البحث أنه اختار أحد مجلداته كدراسة تطبيقية تحليلية إحصائية؛ هو المجلد السابع منه. أما هذا البحث فيشتمل على منهج الإمام الدارقطني في التعليل بجرح الرواة.

٢ـ **منهج الإمام الدارقطني في نقد الحديث في كتاب العلل**، رسالة ماجستير، المؤلف: أبو عبد الرحمن، يوسف بن جودة يس يوسف الداودي، الناشر: دار المحدثين للبحث العلمي والترجمة والنشر، الطبعة: الأولى، ٢٠١١ م – ١٤٣٢ م، عدد الأجزاء: ١. وهذا البحث محاولة للكشف عن منهج الإمام الدارقطني، ومعرفة الطريقة التي كان يسلكها في نقده للأحاديث والآثار، ودراسة وجوه نقده للأخبار وتعليلها أو ترجيحها عن طريق السند والمتن، أما هذا البحث درست فيه ألفاظ الجرح عند الإمام الدارقطني.

٣ـ **منهج الإمام الدارقطني في كتاب العلل نماذج تطبيقية: للدكتور** / عماد الدين فتحي عبد العظيم الوحش، أستاذ مساعد في قسم الدراسات الإسلامية بكلية العلوم والآداب بالقريات – جامعة الجوف– المملكة العربية السعودية، تاريخ النشر: ٢٠٢٢/٢/١ م، وتختلف دراستنا عن هذا البحث في انه درس نماذج تطبيقية للعلل بشكل عام أما هذا البحث درس ألفاظ الجرح عند الإمام الدارقطني.

خطة الدراسة:

اشتمل البحث على: مقدمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة بأهم النتائج.

أما المقدمة : فقد اشتملت على بيان أهمية الموضوع، وخطة البحث، ومنهجي فيه.

وأما المبحث الأول : فيشتمل على التعريف بالإمام أبي الحسن الدارقطني.

وأما المبحث الثاني : فيشتمل على موضوع الكتاب، ومنزلته ومكانته، ومنهج المؤلف من حيث تخريجه للطرق.

المبحث الثالث: فيشتمل على منهج الإمام الدارقطني في التعليل بجرح الرواة وفيه مطالبان:

المطلب الأول: العبارات الدالة على الضعف الخفيف.

المطلب الثاني: العبارات الدالة على الضعف الشديد.

الخاتمة : وتشمل أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

ثم ذيلت البحث بفهرسين للمراجع والموضوعات.

وخِتاماً أسأل الله تعالى أن يسدد آراءنا، ويستر عيوبنا، ويجعل عاقبتنا إلى خير في الأمور كلها، وبه سبحانه نعوذ مِن خِزي الدنيا، وعذاب الآخرة .

المبحث الأول

التعريف بالإمام أبي الحسن الدارقطني

التعريف بالدارقطني[١] ومكانته:

اسمه ونسبه: علي بن عمر بن أحمد بن مهدي بن مسعود بن النعمان بن دينار بن عبد الله، أبو الحسن الدارقطني – بفتح الدال وبعد الألف راء مفتوحة، ثم قاف مضمومة وبعدها طاء مهملة ساكنة، ثم نون – الشافعي أمير المؤمنين في الحديث، نسب لدارقطن كانت محلة كبيرة ببغداد[٢].

مولده: ولد سنة ست وثلاثمائة هو أخبر بذلك.

حياته ونشأته: نشأ الدارقطني في بغداد، وفي ذلك الزمان كانت بغداد منبعاً للعلوم الشرعية ومهبطاً للعلماء وأهل الفنون، وكان أبوه من المحدثين الثقات، فأخذ عنه القراءات، وروى عنه الأحاديث، لأجل ذلك وحبب إليه طلب العلم مبكراً وسعى في تحصيله منذ نعومة أظفاره، قال أبو الفتح يوسف القواس [٣]البغدادي[٤]: (كنّا نمر إلى أبي القاسم البغوي[١]، والدارقطني صبي يمشي خلفنا

---

[١] **الدارَقُطْنى:** بفتح الدال المهملة بعدها الألف ثم الراء والقاف المضمومة والطاء المهملة الساكنة وفي آخرها النون، هذه النسبة إلى دار القطن، وهي كانت محلة ببغداد كبيرة خربت الساعة. انظر: الأنساب (٢٧٣/٥).

[٢] انظر: ترجمته في تاريخ بغداد (٤٨٧/١٣)، وتاريخ دمشق (٩٣/٤٣).

[٣] **وسف بن عمر بن مسرور** أبو الفتح القواس سَمِعَ: أَبَا القاسم البغوي، وأبا بَكْر بْن أبي داود، وخلق كثير، وعَنْهُ: الخلال، والعتيقي، والتنوخي، وتَمَّام بْن مُحَمَّد الخطيب، وجماعة غيرهم، ولد سنة ثلاث مائة قال الخطيب البغدادي: وكان ثقة صالِحًا صادقًا زاهدًا، وتوفي سنة خمس وثَمانين وثلاث مائة. انظر ترجمته في تاريخ بغداد (٤٧٦/١٦).

[٤] **البَغْدَادي والبَغْدَادي:** الأول منسوب إلى بغداد وفيهم كثرة من سادة العلماء الثاني جماعة نُسبوا إليها وليسوا منها منهم محمد بن محمد بن علي بن سعيد بن جَريرة النسوي أبو احمد

بيده رغيف عليه كامخ[٢]، فدخلنا إلى ابن منيع[٣] ومنعناه، فقعد على الباب يبكي). حضر في بداية طلبه للعلم مجلس الإمام إسماعيل الصفار[٤]، فجلس ينسخ جزءا كان معه وإسماعيل يملي فقال له بعض الحاضرين: لا يصح سماعك وأنت تنسخ، فقال الدارقطني: فهمي للإملاء أحسن من فهمك وأحضر، ثم قال له ذلك الرجل: أتحفظ كم أملى حديثا؟، فقال: إنه أملى ثمانية عشر حديثا إلى الآن، والحديث الأول منها عن فلان، ثم ساقها كلها بأسانيدها وألفاظها لم يخرم منها شيئا، فتعجب الناس منه[٥].

رحلاته العلمية، وشيوخه، وتلامذته.

المعروف وإنّما لُقّب بالبغدادي لكثرة مقامه بها. انظر: الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط (١٧/١).

[١] **البَغَوِيّ:** هذه النسبة الى بلدة من بلاد خراسان بين مرو وهراة يقال لها بغ وبغشور، وكان بها جماعة من الأئمة والعلماء قديما وحديثا. وتقع اليوم علي الحدود الأفغانية الإيرانية. انظر: الأنساب (٢٧٣/٢)، وموسوعة المدن العربية والإسلامية ص٢٤٤.

[٢] الكامَخُ: الذي يُؤْتَدَمُ به، معرب. والكمخ: معرب كامه وهو ادام أو خاص بالمخللات المشهيات للطعام والجمع كوامخ. انظر: الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية (٤٣٠/١).

[٣] **أحمد بن منيع بن عبد الرحمن،** أبو جعفر البغوي الحافظ الأصم المروروذي الأصل نزيل بغداد؛ وصاحب المسند المشهور. ولد سنة ستين ومائة، وتوفي في شوال سنة أربع وأربعين. انظر: تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام (١٠٧٢/٥).

[٤] **إسماعيل بن محمد بن إسماعيل بن صالح بن عبد الرحمن** أبو علي الصفار النحوي صاحب المبرد، صحبة اشتهر بها روى عنه وسمع الكثير وكان أخباريا نحويا ثقة وكان متعصبا لمذهب السلف عاش دهرا وصار مسند العراق صام أربعة وثمانين رمضان، وتوفي سحر يوم الخميس لثلاث عشرة خلت من المحرم سنة إحدى وأربعين وثلاث مائة. انظر ترجمته في تاريخ بغداد (٣٠١/٧).

[٥] انظر: سير أعلام النبلاء (٤١٤/١٢)، والوافي بالوفيات (٢٣١/٢١).

رحل الإمام الدارقطني إلى الكوفة[١]، والبصرة[٢]، وواسط[٣]، وتنيس[٤]، كما ارتحل في كهولته إلى الشام ومصر، وخوزستان[٥]، وجاء إلى مكة حاجا فاستفاد وأفاد، قال الحاكم: دخل الدارقطني الشام ومصر على كبر السن، وحج واستفاد وأفاد.

شيوخه: سمع أبو الحسن الدارقطني من خلق كثير لا يحصون، والمشايخ الذين روى عنهم في كتاب العلل يربو عددهم على مائتين، منهم: إبراهيم بن أحمد بن الحسن القرميسيني (ت: ٣٥٨ هـ)، وإبراهيم بن حماد بن إسحاق، أبو إسحاق الأزدي (ت ٣٢٣ هـ)، وأحمد بن إسحاق بن البهلول، أبو جعفر القاضي (ت ٣١٨ هـ)[٦].

---

[١] **الكوفة:** هي مدينة العراق الكبرى، وقبة الإسلام، ودار هجرة المسلمين، وهي خطط لقبائل العرب. وبالكوفة قبر أمير المؤمنين عليّ صلوات الله عليه. مصّرها سعد بن أبي وقاص في خلافة ابن الخطاب وهي أول مدينة اختطها المسلمون بعد البصرة. انظر: آكام المرجان في ذكر المدائن المشهورة في كل مكان (٣٨/١).

[٢] **مدينة البصرة:** هي في الإقليم الرابع. وبعدها عن خط المغرب أربع وستون درجة، وذلك من الأميال، أربعة آلاف وثمانمائة وأربعة وثمانون ميلا. والبصرة مدينة الدنيا، وقاعدة العراق، وموسم التجار. اختطها، في خلافة عمر بن الخطاب، سنة أربع عشرة من الهجرة. انظر: آكام المرجان في ذكر المدائن المشهورة في كل مكان (٤٠/١).

[٣] **واسِطٌ:** واسط الحجاج، فأوّل ما نذكر لم سميت واسطا ولم صرفت: فأما تسميتها فلأنها متوسطة بين البصرة والكوفة لأن منها إلى كل واحدة منهما خمسين فرسخا. انظر: معجم البلدان (٣٤٧/٥).

[٤] **تِنِّيسُ:** بكسرتين وتشديد النون، وياء ساكنة، والسين مهملة: جزيرة في بحر مصر قريبة من البر ما بين الفرما ودمياط، والفرما في شرقيّها قال المنجمون: طولها أربع وخمسون درجة، وعرضها إحدى وثلاثون درجة وثلث في الإقليم الثالث. انظر: معجم البلدان (٥١/٢).

[٥] **بلاد خوزستان:** يقال لها الخوز، وأهل تلك البلاد يقال لهم الخوز وينسب إليه. وهي اليوم إحدى محافظات إيران. انظر: معجم البلدان (٤٠٤/٢).

[٦] انظر: تاريخ بغداد (٤٨٧/١٣)، وتاريخ دمشق (٩٣/٤٣).

تلامذته: سمع من الدارقطني عدد كثير من الحفاظ والفقهاء وغيرهم، أكتفي بذكر بعضهم: أحمد بن عبد الله بن أحمد، أبو نعيم الأصبهاني (ت: ٤٣٠ هـ)، أحمد بن محمد بن غالب، أبو بكر البرقاني (ت: ٤٢٥ هـ)، تمام بن محمد بن عبيد الله بن جعفر الرازي (ت: ٤١٤ هـ)، حمزة بن محمد بن طاهر بن يونس، أبو طاهر الدقاق (ت: ٤٢٤ هـ)، حمزة بن يوسف بن موسى، أبو القاسم السهمي (ت: ٤٢٧ هـ)، الحسن بن علي بن محمد بن الحسن بن عبدالله، أبو محمد الجوهري (ت:٤٥٤ هـ)، عبد الغني بن سعيد الأزدي الحافظ (ت: ٤٠٩ هـ)، عبد بن أحمد بن محمد، أبو ذر الهروي (ت: ٤٣٤ هـ)، عبيد الله بن أحمد بن عثمان، أبو القاسم الأزهري (ت: ٤٣٥ هـ)، محمد بن الحسين بن محمد، أبو عبدالرحمن السلمي (ت: ٤١٢ هـ)، أحمد بن العباس بن أحمد، أبو الحسن البغوي (ت: ٣٢٢ هـ)، أحمد بن عبد الله بن محمد، أبو بكر وكيل أبي الصخرة (ت: ٣٢٥ هـ)، أحمد بن عيسى بن السكن بن فيروز، أبو العباس الشيباني (ت: ٣٢٣ هـ)، أحمد بن محمد بن سعيد، أبو العباس، ابن عقدة (ت: ٣٢٣ هـ)، أحمد بن محمد بن عبدالله بن زياد، أبو سهل القطان (ت: ٣٥٠ هـ)، أحمد بن نصر بن طالب، أبو طالب الحافظ (ت: ٣٢٣ هـ)، إسماعيل بن محمد بن إسماعيل الصفار (ت: ٣٤١ هـ)، حسين بن إسماعيل، أبو عبدالله القاضي المحاملي (ت: ٣٣٠ هـ)، الحسين بن محمد بن سعيد، أبو عبدالله البزار المعروف بابن المطبقي (ت: ٣٢٨هـ)، دعلج بن أحمد بن دعلج، أبو إسحاق المعدل (ت: ٣٥١ هـ)، عبد الله بن محمد بن زياد، أبو بكر النيسابوري (ت: ٣٢٤ هـ)[١].

---

[١] انظر: تاريخ بغداد (٤٨٧/١٣)، وتاريخ دمشق (٩٣/٤٣).

منزلته العلمية.

كان الإمام الدارقطني من بحور العلم ومن أئمة الدنيا، اهتم بدراسة علم القراءات، والحديث، واللغة، والفقه، وقد جمع له الحفظ ومعرفة علل الحديث ورجاله، مع التقدم في القراءات وطرقها، وهو أول من صنف في علم القراءات، وله فهم ثاقب في الفقه، والاختلاف، والمغازي، وأيام الناس، وغير ذلك، ولقد أثنى عليه كثير من العلماء بما لا يدع مجالا لأحد للثناء عليه بعدهم:

ثناء العلماء عليه:

قال الحاكم: صار الدارقطني أوحد عصره في الحفظ والفهم والورع وإمامًا في القرَّاء والنحويين، وأقمت في سنة سبع وستين ببغداد أربعة أشهر وكثر اجتماعنا فصادفته فوق ما وصف لي وسألته عن العلل والشيوخ، وله مصنفات يطول ذكرها فأشهد أنه لم يخلف على أديم الأرض مثله[١].

وقال الخطيب: كان فريد عصره وإمام وقته وانتهى إليه علم الأثر والمعرفة بالعلل وأسماء الرجال مع الصدق والثقة وصحة الاعتقاد[٢] والاضطلاع من علوم كالقراءات، فإن له فيها مصنفًا سبق فيه إلى عقد الأبواب قبل فرش الحروف، وتأسى القراء به بعده، ومن ذلك المعرفة بمذاهب الفقهاء، بلغني أنه درس الفقه على أبي سعيد الإصطخري، ومنها المعرفة بالآداب والشعر فقيل:

---

[١] انظر: **تذكرة الحفاظ** (١٣٢/٣).

[٢] الدارقطني على مذهب أهل الحديث في جميع أبواب الاعتقادات، وثبت عنه أنه قال: (ما شيء أبغض إلي من علم الكلام)، ومما يدل على سلامة اعتقاده مصنفاته في صفات الله عز وجل، مثل كتاب النزول، وكتاب الصفات، وكتاب الرؤية، وغيرهم، وكذلك ما رواه بأسناده من أئمة السلف الصالح حول الاعتقادات مع إقراره عليها، لذا قال الذهبي:(لم يدخل الرجل أبداً في علم الكلام ولا الجدال، ولا خاض في ذلك، بل كان سلفياً). انظر: سير أعلام النبلاء (٤١٨/١٢).

كان يحفظ دواوين جماعة، وحدثني حمزة بن محمد بن طاهر أنه كان يحفظ ديوان السيد الحميري؛ ولهذا نسب إلى التشيع[٢١].

قال الحافظ ابن عساكر: " قال أبو عبد الله الحاكم: الحافظ الدارقطني رضي الله عنه صار واحد عصره في الحفظ والفهم والورع وإماما في القراء والنحويين، أول ما دخلت بغداد كان يحضر المجالس وسنه دون الناس وكان أحد الحفاظ، ثم صحبنا في رحلتي الثانية وقد زاد على ما كنت شاهدته، وحج شيخنا أبو عبد الله بن أبي ذهل سنة ثلاث وخمسين وثلاثمائة وانصرف فكان يصف حفظه وتفرده بالتقدم حتى استنكرت وصفه إلى أن حججت سنة سبع وستين، فلما انصرفت إلى بغداد أقمت بها زيادة على أربعة شهر وكثر اجتماعنا بالليالي والنهار، فصادفته فوق ما كان وصفه الشيخ أبو عبدالله وسألته عن العلل والشيوخ ودونت أجوبته عن سؤالاتي وقد سمعها مني أصحابي ". وقال الحافظ ابن كثير: " قال أبو عبد الله الحاكم: لم ير الدارقطني مثل نفسه ". قال الحافظ الذهبي: " وقال الخطيب: قال لي أبو القاسم الأزهري: " كان الدارقطني ذكيا إذا ذوكر شيئا من العلم – أي نوع كان – وجد عنده منه نصيب وافر "[٣].

---

[١] ـ **الشيعة هم:** الذين شايعوا عليا رضي الله عنه على الخصوص. وقالوا بإمامته وخلافته نصا ووصية، إما جليا، وإما خفيا. واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره، أو بتقية من عنده. وقالوا: ليست الإمامة قضية مصلحية تناط باختيار العامة وينتصب الإمام بنصبهم، بل هي قضية أصولية، وهي ركن الدين، لا يجوز للرسل عليهم السلام إغفاله وإهماله، ولا تفويضه إلى العامة وإرساله. ويجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيص، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوبا عن الكبائر والصغائر. الملل والنحل (١/ ١٤٦).

[٢] انظر: تاريخ بغداد (٤٨٧/١٣)، ومقدمة الدكتور محفوظ الرحمن السلفي لكتاب العلل للدارقطني (٩٩/١).

[٣] انظر: تاريخ دمشق (٩٣/٤٣).

وقال ابن خلكان: " الدارقطني الحافظ المشهور، كان عالما حافظا فقيها على مذهب الإمام الشافعي أخذ الفقه عن أبي سعيد الإصطخري الفقيه الشافعي ". وقال أيضا: " انفرد بالإمامة في علم الحديث في دهره، ولم ينازعه في ذلك أحد من نظرائه، وتصدر في آخر أيامه للإقراء ببغداد، وكان عارفا باختلاف الفقهاء ويحفظ كثيرا من دواوين العرب "[١].

مصنفاته:

صنف الدارقطني تصانيف عديدة ومؤلفات فريدة وأغلب تصانيفه- إن لم تكن كلها- في الحديث وعلومه، وإليك سرد أهم كتبه المطبوعة :

١ـ كتاب العلل الواردة في الأحاديث النبوية مطبوع دار طيبة، الرياض عام ١٤٠٥هـ، وقد لخصه الإمام شمس الدين محمد السخاوي، وسماه: بلوغ الأمل بتلخيص كتاب الدارقطني في العلل.

٢- السنن: مطبوع عدة طبعات. منها طبعة دار المحاسن، القاهرة، سنة ١٣٨٦هـ، تحقيق السيد عبدالله هاشم يماني المدني.

٣ـ فوائد أبي علي محمد الصواف انتقاء الدارقطني: دار العاصمة بالرياض ١٤٠٨هـ

٤- سؤالات السلمي له: طبع دار العلوم، الرياض، تحقيق: د. سليمان آتش.

٥-التتبع والإلزامات: طبعا بتحقيق الشيخ مقبل هادي الوادعي، الناشر: المكتبة السلفية بالمدينة

٧-كتاب الضعفاء والمتروكين: المكتب الإسلامي بيروت، سنة ١٩٩٤م، تحقيق محمد الصباغ.

[١] انظر: وفيات الأعيان (٢٩٧/٣).

٨- الأخوة والأخوات: دار الراية الرياض عام ١٤١٣هـ، تحقيق: د. باسم فيصل.

وفاته.

توفي الإمام الدارقطني رحمه الله تعالى في شهر ذي القعدة سنة خمس وثمانين وثلاثمائة، وقد اختلف في تحديد اليوم والتاريخ، فقيل توفي يوم الأربعاء لثمان خلون من ذي القعدة وقيل ذي الحجة، سنة خمس وثمانين وثلثمائة ببغداد، ودفن في مقبرة باب الدير في بغداد[١].

[١] انظر: تاريخ بغداد (٤٨٧/١٣)، وتاريخ دمشق (٩٣/٤٣)، وتاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام (٥٧٦/٨)، وسير أعلام النبلاء (٤١٤/١٢)، والوافي بالوفيات (٢٣١/٢١)، وطبقات الشافعية الكبرى (٤٦٢/٣).

المبحث الثاني

التعريف بكتاب العلل للإمام الدارقطني

ومن مؤلفاته التي نالت تقدير العلماء عبر العصور رواية ودراسة واستشهادا به كتابه العلل، واعتنى به الدارسون عبر السنين وافادوا منه وتلقوه بالقبول والرضا ونقلوا منه في مؤلفاتهم في شتى أنواع المعارف الإسلامية دراسة وتخريجا. ولعل من ابرز الآثار التي اعتنى بها كتابه المعروف بالعلل، وللتعريف به يذكر ما يلي:

موضوع الكتاب : هذا الكتاب الذي بين أيدينا هو كتاب " العلل الواردة في الأحاديث النبوية "، وموضوع الكتاب كما هو ظاهر من اسمه يتناول " العلل " الواردة في الأحاديث النبوية والتي تقدح في صحة هذه الأحاديث، ويحتوي كتاب العلل للدارقطني الذي بين أيدينا الآن على حوالي: " ١٧٧"، مسندا تقريبا، تضم أكثر من " ٤١٢٨ "، سؤالا[١]، وقد اشتملت السؤالات على جميع أنواع العلل المختلفة الخفية والظاهرة[٢]، وقد رتب مادة الكتاب الحافظ البرقاني على المسانيد بعد موافقة الدارقطني على ذلك كما سبق ذكره، وأن السؤالات

---

[١] ذكر الدكتور محفوظ الرحمن رحمه الله، محقق الكتاب أن كتاب العلل للدارقطني يحتوي – مع نقصه – على "١٧٠ " مسندا تضم أكثر من " ٣٩٨٧ " سؤال، وبعد التحقيق والدراسة لجميع الكتاب بعد التكملة تبين أن الصواب ما ثبت في النص. انظر: مقدمة تحقيق العلل (١/ ٥)، رسالة دكتوراه للدكتور محفوظ الرحمن رحمه الله، الطبعة الأولى عام ٢٠٠١ م.

[٢] العلة: سبب خفي يقدح في صحة الحديث مع أن الظاهر السلامة منه ومن أشهرها تعارض الوصل والإرسال ، والرفع والوقف ، والشذوذ والمخالفة ، والنكارة في الإسناد والمتن والإرسال الخفي ، وذلك عن طريق جمع طرق الحديث المختلفة وذلك للوقوف على العلة ، وقد بين السيوطي– رحمه الله تعالى– أن الطريق للوقوف على العلة إنما يكون عن طريق جمع الطرق وتفحصها ومعرفة حال رواتها ضبطا وإتقانا، وأن العلة تقع في السند أكثر منها في المتن. انظر: تدريب الراوي شرح تقريب النواوي(٢٥٣/١).

التي صدرت بها نصوص الدارقطني في العلل من وضع الحافظ البرقاني، وقد ضم الكتاب السؤالات عن تراجم الرواة، كما ضم السؤالات عن الأحاديث إلا أن الأحاديث كانت الغالب من أصل السؤالات[١].

منزلة الكتاب ومكانته: الكتاب في غاية الإتقان والنفاسة، ودرة ثمينة قلما توجد في هذا الفن، وقد وضع فيه الدارقطني خلاصة علمه، وأبان العلل بأسلوب يجلي العلة ويبرزها، ويمتاز كذلك عن بقية الكتب المطبوعة في هذا الفن ويزيد عليها سعة وشمولا واستيعابا وتنظيما، وقد أثنى عليه العلماء بأجمل الثناء: فقال محمد بن أبي نصر الحميدي: " ثلاثة كتب من علوم الحديث يجب التهمم بها: كتاب العلل، وأحسن كتاب وضع فيه كتاب الدارقطني ... الخ "[٢]. وقال ابن الصلاح عند ذكر كتب علل الحديث: " ومن أجودها كتاب العلل عن أحمد ابن حنبل، وكتاب العلل عن الدارقطني "[٣]. وقال الذهبي: " وإذا شئت أن تبين براعة هذا الإمام الفرد فطالع العلل له فإنك تندهش ويطول تعجبك "[٤].

الطريقة التي كان الدارقطني أحيانا ما يسلكها في بيان العلة:

لم يسلك الدارقطني في الإجابة على المسائل طريقة واحدة بل سلك طرقا عدة كثيرة التنوع، وسوف أذكر بعضها على سبيل المثال لا الحصر:

– أحيانا إذا كان الحديث عن أكثر من راو يذكرهم، ثم يذكر الاختلاف عنهم[٥]، وأحيانا يقول: حدث به فلان عن فلان ووهم والصواب كذا وكذا[٦]،

---

[١] مقدمة تحقيق العلل للدكتور محفوظ الرحمن رحمه الله (١/ ٥).

[٢] الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، ص ١٦٠.

[٣] معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح (٢٥١/١).

[٤] تذكرة الحفاظ (١٣٣/٣).

[٥] انظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني (٢٦٠/٣).

[٦] انظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني (٢٥٣/١١).

وأحيانا يتكلم في الراوي جرحا وتعديلا[١]، وأحيانا يذكر أن فلانا لقى فلانا، ولم يسمع منه شيئا[٢]، وأحيانا يذكر اسم الراوي أو كنيته وإذا كان فيه خلاف فيبين وجه الصواب[٣].

الطريقة التي كان الدارقطني نادرا ما يسلكها في بيان العلة:

– لا يذكر أسماء الرواة الذين اختلفوا في الحديث، أو سنده بل يقول: من روى هذا الحديث فقد وهم وقال ما لم يقله أحد من أهل العلم[٤]، قد يجمل ذكر بعض الرواة بعبارة من العبارات التي تدل على الإجمال كأن يذكر بعض رواة أحد الأوجه ثم يعقب بقوله: " وغيرهم " أو " آخرين "[٥]، قد يذكر حديثا ويسوق الاختلاف الذي حصل في إسناده، والحديث في أساسه لا يعتد به لأن متنه منكر[٦] فلا فائدة من معرفة نتيجة الاختلاف الذي حصل في الإسناد[٧].

وحاصله: أن كتاب "العلل الواردة في الأحاديث النبوية" من المؤلفات التي نالت تقدير العلماء عبر العصور رواية ودراسة واستشهادا به في كتب العلل، واعتنى به الدارسون عبر السنين واستفادوا منه وتلقوه بالقبول والرضا ونقلوا منه في مؤلفاتهم في شتى أنواع المعارف الإسلامية دراسة وتخريجا.

---

[١] انظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني (٩٥/٦).

[٢] انظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني (٢٤٩/٨).

[٣] انظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني (٢٢٥/٨).

[٤] انظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني (١٢٠/٢).

[٥] انظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني (٤١/٣).

[٦] **المنكر هو:** الحديث الذي ينفرد به الرجل، ولا يعرف متنه من غير روايته لا من الوجه الذي رواه منه ولا من وجه آخر، والمنكر ينقسم قسمين، لأول: وهو المنفرد المخالف لما رواه الثقات، والثاني: وهو الفرد الذي ليس في راويه من الثقة والإتقان ما يحتمل معه تفرده. انظر: معرفة أنواع علوم الحديث (٨٠/١).

[٧] انظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني (١٢١/٩).

المبحث الثالث

منهج الإمام الدارقطني في التعليل بجرح[1] الرواة

في هذا المبحث سنعرض الألفاظ التي تدل على ضعف الرواية أو الخبر عند الإمام الدارقطني، ولقد تنوعت ألفاظ التضعيف للأحاديث المعلولة التي كان يطلقها الدارقطني ليشير إلى درجة ضعفها ولأنها ليست في درجة واحدة من الضعف، وإنما هي متفاوتة فمثلا قوله: " فلان مجهول "، بخلاف قوله: " فلان لا يعرف"، بخلاف قوله: " قوله في الراوي ضعيف قليل الضبط "، وبما أن هذه الألفاظ قد استعملها المحدثون من قبل ومن بعد الدَّارَقُطْنِيّ، فإنها لا تعتبر اصطلاحات جديدة للدارقطني.

إنما الجديد عنده كيفية استخدام هذه الألفاظ في بعض المواضع أحيانا، إذ قد يخرج أحيانا عن الاصطلاح العام في إطلاق لفظة ما من ألفاظ الجرح والتعديل عند المحدثين. وسأحاول بيان مراد الإمام الدَّارَقُطْنِيّ رحمه الله فيما ذكرت، وبيان: هل مسلكه في ذلك يتفق مع المحدثين أو يختلف، وفائدة ذلك متحققة سواءٌ كان مذهبه موافقا لمذهب الجمهور أو مخالفا، لأنه إن كان مخالفا للجمهور فأنا أبحث اصطلاحه لبيان أنه ليس على اصطلاحهم. وإن كان موافقا لاصطلاح الجمهور فأنا أبحثه لبيان أنه موافق لهم، كي لا يقال:

---

[1] **الجرح لغة: له معنيان:** أحدهما الكسب ومنه قوله تعالى {أَمْ حَسِبَ الَّذِينَ اجْتَرَحُوا السَّيِّئَاتِ} [سورة الجاثية:٢١] ، وسمي ذلك اجتراحا لأنه عمل بالجوارح . والثاني: شق الجلد. ثم استعمل مجازا في مثل قولهم: جرحه بلسانه إذا سبّه وشتمه وعابه. **أما في الاصطلاح:** فالجرح والتجريح هو وصف الراوي بما يسقط عدالته أو يخل بحفظه وضبطه مما يترتب عليه سقوط روايته والحكم عليها بالرد فتكون ضعيفة أو موضوعة. انظر: شرح أَلْفِيَّةِ السُّيوطي في الحديث المسمى «إسعاف ذوي الوَطَر بشرح نظم الدُّرَر في علم الأثر» (٣٦٨/١)، وعناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل (٧/١).

هل هو على اصطلاحهم أو لا؟

المطلب الأول:

العبارات الدالة على الضعف الخفيف: الضعف مراتب، قال ابن حجر رحمه الله: "إلى الاحتمال في طرفي القبول والرد، فحيث يستوي الاحتمال فيهما فهو الذي يصلح لأن ينجبر، وحيث يقوى جانب الرد فهو الذي لا ينجبر. وأما إذا رجح جانب القبول فليس من هذا، بل ذاك في الحسن الذاتي[١]." ويرجع ذلك تبعا للأسباب التي أدت إلى ضعفه، فمن الضعيف ضعف يسير محتمل، وهو ما لم يترجح فيه جانب الرد، ولا جانب القبول فإذا كانت مرتبة الحديث كذلك، فهو يعتبر به؛ لأنه يحتمل الصواب كما يحتمل الخطأ، ومن هنا يعلم سر كتابة أهل العلم والنقاد للأحاديث الضعيفة في مصنفاتهم للاعتبار بها، فرب حديث حكم عليه النقاد بالضعف لتفرد سيء الحفظ به مثلا، ولم يكن له شاهد أو متابع يقويه، أو قرينة تدل على أنه ثابت، ثم ظهر له شاهد أو متابع أو قرينة فارتفع من احتمال الضعف إلى الحسن أو الصحة. ومن الضعيف ما ترجح فيه جانب الرد على جانب القبول، كحديث المتروك والضعيف الذي ثبت خطؤه في الحديث، والأحاديث الموضوعة والمكذوبة، وما شابه ذلك، وهذا النوع لا يعتبر به، ولا يصلح كشاهد أو متابع أو قرينة، وخلاصة الأمر أن الضعيف في مفهومه مغاير للمعلول؛ فأن الحديث المعلول يعد من أنواع الضعيف الذي رجح فيه جانب الرد على جانب القبول، ولذا يمكن القول أن بينهما عموم وخصوص، فكل حديث معلول ضعيف وليس العكس[٢].

---

[١] **انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح (٧٠/١).**

[٢] المصطلحات الحديثية بين الاتفاق والافتراق (٥٨٣/١).

ولا شك أن النقاد المحدثين كان لهم ألفاظ يستعملونها في الإفصاح عن الضعف الموجود في الرواية، وأنهم كانوا يقصدون به معنى ما، والجدير بالذكر أن كل إمام كان له ما يخصه من الألفاظ إلا أنهم لا يختلفون في المقصود من مرتبة الضعف المشار إليها في اللفظ، وقد أطلق الإمام الدارقطني بعض الألفاظ التي تدل على الضعف، نأخذ نماذج منها:

أولا: قوله في الراوي "ليس بالقوي":

مثال: وَسُئِلَ[1] عَنْ حَدِيثٍ آخَرَ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، لَمَّا نَزَلَتْ: {الم، غُلِبَتِ الرُّومُ}[2] ... الْحَدِيثَ، فِي مُرَاهَنَتِهِ لِقُرَيْشٍ. فَقَالَ: يَرْوِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُمَحِيُّ، مِنْ وَلَدِ عَامِرِ بْنِ مَسْعُودٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللَّهِ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، مُتَّصِلًا[4]. وَغَيْرُهُ يَرْوِيهِ عَنِ الزُّهْرِيِّ مُرْسَلًا[1]. وَعَبْدُ اللَّهِ الْجُمَحِيُّ[2] لَيْسَ بِالْقَوِيِّ، وَالْمُرْسَلُ[3] أَشْبَهُ بِالصَّوَابِ.

---

[1] انظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني (٢١٢/١).

[2] سورة الروم: آية رقم ١، ٢.

[3] المتصل: ويقال فيه أيضًا: الموصولُ. ومُطلَقُه يقع على المرفوعِ والموقوف، وهو الذي اتصلَ إسنادُه، فكان كل واحدٍ من رُواته قد سمعه ممن فوقه حتى ينتهيَ إلى منتهاه. انظر: معرفة أنواع علوم الحديث (١١٥/١).

[4] **أخرجه متصلًا:** الترمذي في الجامع، أبواب تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ومن سورة الروم (٣١٩١/١٩٧/٥)، وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن غريب، والطحاوي في شرح مشكل الآثار، باب: بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في البضع ما هو (٢٩٩٠/٤٤١/٧)، والإسناد ضعيف؛ لضعف عَبد اللَّهِ بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ الجمحي. والحديث له شاهد من حديث نيار بن مكرم الأسلمي أخرجه الترمذي في الجامع، أبواب تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ومن سورة الروم (٣١٩٤/١٩٧/٥)، وقال أبو عيسى: هذا حديث حسن صحيح.

قلت: ويظهر من ذلك أن الإمام الدارقطني استخدم لفظة "**ليس بالقوي**"، بكثرة في العلل، للدلالة على ضعف الراوي وهو نفس المعنى الذي قصده النقاد غيره من أهل الحديث في مصنفاتهم فهذا اللفظ ليس اصطلاح خاص به.

ثانيا: قوله في الراوي: مضطرب[٤] لا أحكم فيه بشيء:

مثال: وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ حَرْمَلَةَ بْنِ إِيَاسٍ الشَّيْبَانِيِّ[٥]، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي فَضْلِ يَوْمِ عَاشُورَاءَ، وَيَوْمِ عَرَفَةَ[١].

---

[١] المرسل: قول التابعي سواء كان كبيراً أو صغيراً قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كذا، أو فعل كذا، أو فُعِلَ بحضرتِه كذا، أو نحوُ ذلك. انظر: نُزْهَةِ النَّظَر في تَوْضِيحِ نُخْبَةِ الفِكَر في مُصْطَلَحِ أَهلِ الأثَر (١٩/١).

[٢] **عَبد اللَّهِ بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ الجمحي**، أَبُو سَعِيد المدني. رَوَى عَن: الزُّهْرِيّ. وعَنه: خالد بن مخلد، ومحمد بن خالد بن عثمة، ومعن بن عِيسَى القزاز. قال عثمان بْن سَعِيد الدارمي: قلت ليحيى بن مَعِين: عَبد اللَّهِ بن عَبْدِ الرَّحْمَنِ الجمحي كيف هو؟ وكيف حديثه عَن ابْنِ شِهَابٍ؟ فَقَالَ: لا اعرفه. وقال ابن عدي: مجهول. وَقَال الذهبي: شيخ. انظر: الجرح والتعديل (٩٨/٥)، وتهذيب الكمال (٢٢٩/١٥)، والكاشف (٥٦٩/١).

[٣] أخرجه مرسلًا: الطحاوي في شرح مشكل الآثار، باب: بيان مشكل ما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في البضع ما هو (٢٩٨٩/٤٤٠/٧).

[٤] **المضطرب من الحديث:** هو الذي تختلف الرواية فيه فيرويه بعضهم على وجه وبعضهم على وجه آخر مخالف له، وإنما نسميه مضطربا إذا تساوت الروايتان. أما إذا ترجحت إحداهما بحيث لا تقاومها الأخرى بأن يكون راويها أحفظ، أو أكثر صحبة للمروي عنه، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات المعتمدة، فالحكم للراجحة، ولا يطلق عليه حينئذ وصف المضطرب ولا له حكمه. ثم قد يقع الاضطراب في متن الحديث، وقد يقع في الإسناد، وقد يقع ذلك من راو واحد: وقد يقع بين رواة له جماعة. والاضطراب موجب ضعف الحديث؛ لإشعاره بأنه لم يضبط. انظر: معرفة أنواع علوم الحديث (٩٣/١).

[٥] **حرملة بن إياس**، ويُقال: إياس بْن حرملة ، ويُقال: أَبُو حرملة الشيباني، وهو جد السري بْن يَحْيَى بْن إياس بْن حرملة بْن إياس الشيباني، روى عن: أَبِي قتادة الأَنْصارِيّ. وعَنه:

فَقَالَ: يَرْوِيهِ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ، وَمُجَاهِدٌ، وَمَنْصُورُ بْنُ الْمُعْتَمِرِ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُمْ، فَأَمَّا عَطَاءٌ، فَرَوَاهُ عَنْهُ هَمَّامُ بْنُ يَحْيَى، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ أَيْضًا، فَقَالَ أَبُو الْوَلِيدِ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَجَاءٍ، وَمُسْلِمُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ هَمَّامٍ، سَمِعْتُ عَطَاءً يُحَدِّثُ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ حَرْمَلَةَ بْنِ إِيَاسٍ الشَّيْبَانِيِّ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، وَقَالَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ: عَنْ هَمَّامٍ، فِيهِ: عَنْ إِيَاسِ بْنِ حَرْمَلَةَ، قَلَبَهُ عَنْ أَبِي قَتَادَةَ.

وَرَوَاهُ ابْنُ جُرَيْجٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي الْخَلِيلِ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ، وَلَمْ يَذْكُرْ بَيْنَهُمَا حَرْمَلَةَ. وَكَذَلِكَ قَالَ ابْنُ أَبِي لَيْلَى: عَنْ عَطَاءٍ.

قَالَ الشَّيْخُ: هُوَ مُضْطَرِبٌ، لَا أَحْكُمُ فِيهِ بِشَيْءٍ.....[٢]

صالح أَبُو الخليل ، ومجاهد. قال ابن حجر: مقبول من الرابعة. انظر: تهذيب الكمال (٥٤١/٥)، وتقريب التهذيب (١٥٥/١).

[١] أخرجه النسائي في السنن الكبرى، كتاب الصيام، صوم يوم عرفة والفضل في ذلك، وذكر اختلاف الناقلين لخبر أبي قتادة فيه (٢٨١٩/٢٢٢/٣)، والبيهقي في السنن الكبرى، كتاب الصيام، باب صوم يوم عرفة لغير الحاج (٨٣٨٢/٤٦٨/٤)، قال ابن عبد البر: هذا الحديث اختلف في إسناده اختلافا يطول ذكره وأبو الخليل وأبو حرملة لا يحتج بهما وطائفة تقول أبو حرملة وطائفة تقول حرملة بن إياس الشيباني ولكنه صحيح عن أبي قتادة من وجوه روى شعبة عن غيلان بن جرير المعولي عن عبد الله بن معبد الزماني عن أبي قتادة قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صوم عرفة فقال يكفر السنة الماضية والباقية ذكره أبو بكر بن أبي شيبة عن شبابة عن شعبة وحدثنا عبد الوارث بن سفيان قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا محمد بن عبد السلام حدثنا محمد بن بشار حدثنا محمد بن جعفر حدثنا شعبة عن غيلان بن جرير سمع عبد الله بن معبد الزماني عن أبي قتادة الأنصاري أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن صوم يوم عرفة فقال يكفر السنة الماضية والباقية وسئل عن صوم يوم عاشوراء فقال يكفر السنة الماضية وهذا إسناد حسن صحيح وهو يعضد ما تقدم. انظر: التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد (١٦٢/٢١).

[٢] انظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني (١٥١/٦).

ثالثا: عدم سماع الراوي ممن روى عنه:

وهذا لا يتسنى معرفته إلا للمحنكين من العلماء. وقد كان للإمام الدارقطني باع كبير في هذا الميدان:

مثال: وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ الصُّنَابِحِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: أَنَا مَدِينَةُ الْحِكْمَةِ، وَعَلَيٌّ بَابُهَا، فَمَنْ أَرَادَ الْمَدِينَةَ فَلْيَأْتِهَا مِنْ بَابِهَا[١].

فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ يَرْوِيهِ سَلَمَةُ بْنُ كُهَيْلٍ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛ فَرَوَاهُ شَرِيكٌ، عَنْ سَلَمَةَ، عَنِ الصُّنَابِحِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ. وَاخْتُلِفَ عَنْ شَرِيكٍ، فَقِيلَ: عَنْهُ، عَنْ سَلَمَةَ، عَنْ رَجُلٍ، عَنِ الصُّنَابِحِيِّ. وَرَوَاهُ يَحْيَى بْنُ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سُوَيْدِ بْنِ غَفَلَةَ، عَنِ الصُّنَابِحِيِّ، وَلَمْ يُسْنِدْهُ. وَالْحَدِيثُ مُضْطَرِبٌ غَيْرُ ثَابِتٍ، وَسَلَمَةُ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ الصُّنَابِحِيِّ[٢].

قلت: ويظهر من ذلك أن الإمام الدارقطني استخدم لفظة عدم سماع الراوي ممن روى عنه، ولفظة مضطرب الحديث بكثرة في العلل، للدلالة على نفس

---

[١] أخرجه الترمذي في الجامع، أبواب تفسير القرآن عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ومن سورة الروم (٣١٩١/١٩٧/٥)، وقال أبو عيسى: هذا حديث غريب منكر، والآجري في الشريعة، كتاب فضائل أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، باب: ذكر ما أعطى علي بن أبي طالب رضي الله عنه من العلم والحكمة (١٥٥١/٢٠٦٩/٤)، وله شاهد من حديث ابن عباس رضي الله عنهما بلفظ: عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «أنا مدينة العلم وعلي بابها، فمن أراد المدينة فليأت الباب»، أخرجه الحاكم في المستدرك، أبواب المناقب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب مناقب علي بن أبي طالب رضي الله عنه (٨٢/٦/ ٣٧٢٣)، قال الحاكم: هذا حديث صحيح الإسناد، وقال الذهبي: بل موضوع.

معجم مقاييس اللغة (١٤٩/٦).

[٢] انظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني (٢٤٧/٣).

المعنى الذي قصده النقاد غيره من أهل الحديث في مصنفاتهم فهذان اللفظان ليس اصطلاح خاص به.

رابعا: وصف الراوي بالوهم: قال ابن منظور في لسان العرب[1]: " (وهم) الوهم من خطرات القلب والجمع أوهام وللقلب وهم وتوهم الشيء تخيله وتمثله كان في الوجود أو لم يكن، قال زهير في معنى التوهم: فلايا عرفت الدار بعد توهم. ويقال توهمت في كذا وكذا، وأوهمت الشيء إذا أغفلته، ويقال وهمت في كذا وكذا أي غلطت، وأوهمت الشيء تركته كله أوهم ... ، قال الأصمعي: أوهم إذا أسقط ووهم إذا غلط ... ، الأصل أوهم بالفتح والواو فكسرت الهمزة لأن قوما من العرب يكسرون مستقبل فعل، فيقولون: اعلم وتعلم فلما كسر همزة أوهم انقلبت الواو ياء ووهم إليه يهم وهما ذهب وهمه إليه ووهم في الصلاة وهما ووهم كلاهما سها ووهمت في الصلاة سهوت " والطعن على الراوي إنما يكون من جهة الوهم والنسيان وخطئه في الرواية، وكثيراً ما تُعلُّ الأحاديث بسبب الوهم وهذا أغمض علوم الحديث وأدقها، ولا يقوم به إلا من رزق فهما وحفظا واسعا ومعرفة تامة بمراتب الرواة، وأحوال الأسانيد والمتون[2].

طريق معرفة الوهم: فإنما يكون بكثرة التتبع؛ أي النظر في رجال الأسانيد واختلافات المتون وجمع الطرق؛ أي الأسانيد المشتملة على المتون، والنظر في اختلاف رواة كل حديث وضبطهم، وإتقانهم، ورواية غيرهم على سبيل التوهم . وليس كل وهم ترد به الرواية، إذ لا يسلم من ذلك أحد، وإنما ذكر النقادُ الثقاتِ الذين لهم أوهام يسيرة في جنب الكثرة التي رووها؛ ليعلم أن غيرهم أرجح، أو أوثق منهم إذا عارضهم أو خالفهم. ذكر الحافظ ابن حجر رحمه الله قول عبد

[1] انظر: لسان العرب (٦٤٣/١٢).
[2] انظر: مقدمة في أصول الحديث (٤٣/١).

الله بن المبارك من ذا سلم من الوهم وقال ابن معين لست اعجب ممن يحدث فيخطئ إنما اعجب ممن يحدث فيصيب[١]. والوهم الذي تُرَدّ به الرواية: هو الوهم الغالب على حديث الراوي، قال عبد الرحمن بن مهدي: «النَّاسُ ثَلَاثَةٌ ، رَجُلٌ حَافِظٌ مُتْقِنٌ فَهَذَا لَا يُخْتَلَفُ فِيهِ ، وَآخَرُ يَهِمُ وَالْغَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ الصِّحَّةُ ، فَهَذَا لَا يُتْرَكُ حَدِيثُهُ ، وَآخَرُ يَهِمُ وَالْغَالِبُ عَلَى حَدِيثِهِ الْوَهْمُ ، فَهَذَا يُتْرَكُ حَدِيثُهُ[٢]».

وقد استعمل النقاد والإمام الدارقطني هذه اللفظة، كثيرا في مصنفاتهم في العلل نذكر منها على سبيل المثال:

مثال: وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثٍ يَرْوِي، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ؛ أَنّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالَ: لَا تَعْضِيَةَ[٣] عَلَى أَهْلِ الْمِيرَاثِ إِلَّا مَا حَمَلَ الْقَسْمَ[٤]. فَقَالَ: يَرْوِيهِ أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي سَبْرَةَ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ صِدِّيقِ بْنِ مُوسَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ، عَنْ أَبِيهِ. وَهُوَ وَهْمٌ وَالْمَحْفُوظُ[٥]، عَنِ ابْنِ

---

[١] انظر: لسان الميزان (١٧/١).

[٢] الكفاية في علم الرواية (١٤٣/١).

[٣] **قال أبو عبيد:** هو أن يموت الرجل ويدع شيئا إن قسم بين ورثته، كان في ذلك ضرر على جميعهم أو على بعضهم، يقول: فلا يقسم وذلك مثل الجوهرة أو الحمام، أو الطيلسان وما أشبه ذلك، والتعضية: التفريق، يقال: عضيت الشاة، وقال بعضهم: في قوله تعالى: (عضين) هو السحر ومن ذهب به إلى هذا التأويل جعل نقصانه الهاء الأصلية وأبقيت الهاء العلامة وهي التأنيث، / كما قالوا: شفة والأصل شفهة، وكما قالوا: سنة والأصل سنة والعاضة: الساحر، والعاضهة: الساحرة. انظر: الغريبين في القرآن والحديث (١٢٩٣/٤).

[٤] أخرجة البيهقي في السنن الصغرى، كتاب آداب القاضي، باب: القسمة (٣٢٧٧/١٣٨/٤). إسناده ضعيف؛ لضعف صِدِّيقِ بْنِ مُوسَى.

[٥] **المحفوظ:** هو ما رواه الراجح من الرواة مخالفا للمرجوح. فإن خولف بأرجحَ منهُ: لِمَزِيد ضبطٍ، أَوْ كثرةِ عددٍ، أو غير ذلك من وجوه الترجيحات، فالرَّاجِحُ يقالُ لهُ: "المَحْفوظُ".

جُرَيْجٍ، عَنْ صِدِّيقِ بْنِ مُوسَى[1]، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ، عَنْ أَبِيهِ مُرْسَلًا، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. رَوَاهُ ابْنُ وَهْبٍ وَرَوْحٌ، وحجاج وغيرهم[2].

قلت: ويظهر من ذلك أن الإمام الدارقطني استخدم لفظة الوهم بكثرة في العلل، للدلالة على نفس المعنى الذي قصده النقاد غيره من أهل الحديث في مصنفاتهم فهو ليس اصطلاح خاص به.

خامسا: قوله لم يكن مرضيا:

مثال: وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هريرة، قال رسول الله صلى الله عليه وَسَلَّمَ: تُرْفَعُ زِينَةُ الدُّنْيَا سَنَةَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ ومئة[3]. فَقَالَ: يَرْوِيهِ بَرَكَةُ بْنُ

ومقابِلُهُ، وهو المرجوحُ، يُقالُ لهُ: "الشَّاذُّ". انظر: نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (٨٤/١).

[1] صديق بن موسى بن عبد الله ابن الزبير. حدث عنه: بن جريج. قال الذهبي: ليس بالحجة. وقال ابن عيينة كان شريفا مهنأ، وذكره ابن حبان في الثقات، ولم يذكر فيه بن أبي حاتم جرحا. انظر: الثقات لابن حبان (٣٨٥/٤)، وميزان الاعتدال (٢/ ٣١٤)، ولسان الميزان (١٨٩/٣).

[2] انظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني (٢٩٠/١).

[3] أخرجة أبو يعلى الموصلي في مسنده، من مسند عبد الرحمن بن عوف (٨٥١/١٦٠/٢). قال حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء بن كريب الهمداني، حدثنا ابن أبي فديك، حدثنا عبد الملك بن زيد بن سعيد بن نفيل، عن مصعب بن مصعب، عن ابن شهاب، عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف، عن أبيه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «ترفع زينة الدنيا سنة خمس وعشرين ومائة»، وإسناده ضعيف؛ لضعف مصعب بن مصعب. قال ابن أبي حاتم: ضعفوه. انظر: الجرح والتعديل (٣٠٦/٨)، ذكر بن عدي: هذا الحديث وقال منكر بهذا الإسناد لم يرويه غير عَبد الملك بْن زيد وعن عَبد الملك بْن أبي فديك. انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٥٣٤/٦) .

مُحَمَّدٍ الْحَلَبِيُّ[١] وَلَمْ يَكُنْ مَرْضِيًّا، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ، عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ الزهري، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، ومرة قال: عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة.

ومرة قال: عَنِ الْأَوْزَاعِيِّ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ. كَذَلِكَ رَوَاهُ مُصْعَبُ بْنُ مُصْعَبٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِيهِ وَلَيْسَ بِمَحْفُوظٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، وَلَا عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كثير[٢].

سادسا: وصف الراوي بالتدليس[٣]: إذا وصف الراوي بالتدليس فلا بد لاعتماد ذلك الوصف من تحقق صحة ذلك الوصف، فالوهم قد يقع في وصف الرواة

---

[١] بركة بن محمد الحلبي، أبو سعيد الأنصاري. روى عن: مروان بن معاوية، ويوسف بن أسباط، وعلي بن بكار، ومبشر بن إسماعيل، وعنه: أبو نشيط محمد بن هارون، وأبو الحسين عبد الله بن محمد بن يونس ، وآخرون. قال الدارقطني: كذاب، يضع الحديث. وقال ابن عدي: له بواطيل عن الثقات. وقال ابن حبان: كان يسرق الحديث. انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٢٢٥/٢)، **وتاريخ الإسلام (١٠٩٢/٥).**

[٢] انظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني (٢٥٠/٩).

[٣] **التدليس قسمان** : أحدهما: تدليس الإسناد: وهو أن يروي عمن لقيه ما لم يسمعه منه، موهما أنه سمعه منه، أو عمن عاصره ولم يلقه، موهما أنه قد لقيه وسمعه منه. القسم الثاني: تدليس الشيوخ، وهو أن يروي عن شيخ حديثا سمعه منه، فيسميه، أو ينكيه أو ينسبه، أو يصفه بما لا يعرف به كي لا يعرف . أما القسم الأول فمكروه جدا، ذمه أكثر العلماء ، وكان شعبة من أشدهم ذما له، فروينا عن الشافعي الإمام، عنه أنه قال: التدليس أخو الكذب . ثم اختلفوا في قبول رواية من عرف بهذا التدليس فجعله فريق من أهل الحديث والفقهاء مجروحا بذلك، وقالوا: لا تقبل روايته بحال، بين السماع أو لم يبين والصحيح التفصيل: وأن ما رواه المدلس بلفظ محتمل لم يبين فيه السماع والاتصال، حكمه حكم المرسل وأنواعه، وما رواه بلفظ مبين للاتصال ، نحو سمعت، وحدثنا، وأخبرنا وأشباهها، فهو مقبول محتج به. انظر: معرفة أنواع علوم الحديث (١٥٧/١).

بالتدليس من قبل النقاد الواصفين أو من قبل الرواة الناقلين لذلك الوصف أو من قبل النساخ والطابعين للكتب التي يرد فيها الوصف؛ نظير ما يقع في باب التجريح والتعديل.

الأصل في إطلاق لفظة التدليس أن يراد بها تدليس الإسناد؛ ولكن قد يراد بها غيره من أنواع التدليس؛ ولذلك ينبغي تحقق المراد؛ ويتم ذلك بجمع أقوالهم المتعلقة بتدليس ذلك الراوي وملاحظة المصطلحات والقرائن والتطبيق على الأصول والقواعد. فقد نشأ أفراد لا يلتزمون قواعد التدليس، وهم ضربان: الضرب الأول: من بين عدم التزامه فصار معروفاً عند أصحابه والآخذين عنه أنه إذا قال: (قال فلان ٠٠٠) ونحو ذلك وسمى بعض شيوخه احتمل أن يكون سمع الخبر من ذاك الشيخ واحتمل أن يكون سمعه من غيره عنه. فهؤلاء هم المدلسون الثقات. وكان الغالب أنه إذا دلس أحدهم خبراً مرة أسنده على وجهه أخرى. وإذا دلس فسئل بيّن الواقع. والضرب الثاني من لم يبين بل يتظاهر بالالتزام ومع ذلك يدلس عمداً. وتدليس هذا الضرب الثاني حاصله إفهام السامع خلاف الواقع ، فإن كان المدلس مع ذلك متظاهراً بالثقة كان ذلك حملاً للسامع ومن يأخذ عنه على التدين بذاك الخبر عملاً وإفتاءً وقضاءً. فأما تدليس الضرب الأول فغايته أن يكون الخبر عند السامع محتملاً للاتصال وعدمه، وما يقال إن فيه إيهام الاتصال إنما هو بالنظر إلى العرف الغالب بين المحدثين، فأما بالنظر إلى عرف المدلس نفسه فما ثم إلا الاحتمال. فالضرب الثاني هو المراد بالجرح وإن صرح بالسماع[1].

[1] فوائد في أنواع التدليس وأحكامه (٢٨/١)، والأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة (١٦١/١).

مثال: سُئِلَ عَنْ حَدِيثٍ رُوِيَ عَنْ مُوسَى بْنِ وَرْدَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ مَاتَ مَرِيضًا مَاتَ شَهِيدًا[1]. فَقَالَ: يَرْوِيهِ ابْنُ جُرَيْجٍ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛ فَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ رَبِيعَةَ، وَحَسَنُ بْنُ زِيَادٍ اللؤلؤي، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ وَرْدَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَاخْتُلِفَ عَنْ حَجَّاجِ بْنِ محمد، فقيل عنه كذلك. والصحيح عن حجاج، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَطَاءٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ وَرْدَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَكَذَلِكَ قَالَ سَعِيدُ بْنُ سَالِمٍ الْقَدَّاحُ، وَعَبْدُ الْمَجِيدِ بْنُ أَبِي رَوَّادٍ. وَقَالَ مَخْلَدُ بْنُ يَزِيدَ: عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي عَاصِمٍ، عَنْ مُوسَى بْنِ وَرْدَانَ. وَإِنَّمَا هُوَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي يَحْيَى، دَلَّسَ ابْنُ جُرَيْجٍ عَنْهُ[2].

سابعا: قوله فلان سيئ الحفظ:

سوء الحفظ عرفه الحافظ ابن حجر فقال: والمراد به: « من لم يَرْجُحْ جانب إصابته على جانب خطئه » وهو على قسمين:

---

[1] أخرجة ابن ماجه في سننه، كتاب الجنائز، باب ما جاء فيمن مات مريضا (١٦١٥/٥١٥/١)، إسناده ضعيف جدًا، فيه إِبْرَاهِيم بْن مُحَمَّد بْن أَبي يحيى، رَوَى عَن: إسحاق بْن عَبد الله بْن أَبي طلحة، والحارث بْن فضيل، وحسين بْن عَبد الله بن عُبَيد الله بن عباس، وغيرهم، عَنه: إِبْرَاهِيم بْن طهمان ومات قبله، وأحمد بْن أَبي طيبة الجرجاني، وأبو العوام أحمد بْن يزيد الرياحي، وآخرون، قال يحيى بْن مَعِين: ليس بثقة، وَقَال النَّسَائي: متروك الحديث. وَقَال في موضع آخر: ليس بثقة، ولا يكتب حديثه، وقال ابن حجر: متروك من السابعة مات سنة أربع وثمانين وقيل إحدى وتسعين. انظر: تهذيب الكمال (٢/ ١٨٤)، وتقريب التهذيب (٩٣/١). والبزار في مسنده، مسند أبي حمزة أنس بن مالك (٨٧٧٥/٢٨١/١٥)، وقال: هَذَا الْحَدِيثُ لاَ نعلمُهُ يُرْوَى بِهَذَا اللفظ إلاَّ عَن أبي هُرَيرة ، بهذا الإسناد وأحسب أن إبراهيم بن مُحَمد بن أبي عطاء هو إبراهيم بن مُحَمد بن أبي يحيى نسبة إلى جده لأن لا يعرف لأن إبراهيم بن أبي يحيى ضعيف الحديث قد ترك أهل العلم حديثه.

[2] انظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني (٣١٨/٨).

١- إن كان لازما للراوي في جميع حالاته فهو الشاذ، على رأي بعض أهل الحديث.

٢- أو إن كان سوء الحفظ طارئا على الراوي؛ إما لكبره، أو لذهاب بصره، أو لاحتراق كتبه أو عدمها، بأن كان يعتمدها فرجع إلى حفظه فساء فهذا هو المختلط.

والحكم فيه أن ما حدث به قبل الاختلاط إذا تميز قبل، وإذا لم يتميز توقف فيه، وكذا من اشتبه الأمر فيه، وإنما يعرف ذلك باعتبار الآخذين عنه ومتى توبع السيء الحفظ بمعتبر: كأن يكون فوقه، أو مثله، لا دونه، وكذا المختلط الذي لم يتميز، والمستور، والإسناد المرسل، وكذا المدلس إذا لم يعرف المحذوف منه صار حديثهم حسنا، لا لذاته، بل وصفه بذلك باعتبار المجموع، من المتابع والمتابع؛ لأن كل واحد منهم احتمال أن تكون روايته صوابا، أو غير صواب، على حد سواء، فإذا جاءت من المعتبرين رواية موافقة لأحدهم رجح أحد الجانبين من الاحتمالين المذكورين، ودل ذلك على أن الحديث محفوظ؛ فارتقى من درجة التوقف إلى درجة القبول. ومع ارتقائه إلى درجة القبول فهو منحط عن رتبة الحسن لذاته، وربما توقف بعضهم عن إطلاق اسم الحسن عليه [١].

مثال: وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عَلِيٍّ، أَنّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ: إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَقُلِ: الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ، وَلْيَقُلْ لَهُ: يَرْحَمُكُمُ اللَّهُ، وَلْيَقُلْ هُوَ: يَهْدِيكُمُ اللَّهُ وَيُصْلِحُ بَالَكُمْ[٢]. فَقَالَ: حَدَّثَ بِهِ

[١] نزهة النظر في توضيح نخبة الفكر في مصطلح أهل الأثر (١/١٢٩).

[٢] أخرجة ابن ماجه في سننه، أبواب الأدب، باب: تشميت العاطس (٤/٦٦٣/٣٧١٤)، ولفظة قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، عَنْ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ عِيسَى، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى عَنْ عَلِيٍّ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ - صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ

مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛ فَرَوَاهُ عَنْهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ، وَعَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ، وَحَفْصُ بْنُ غِيَاثٍ، وَحَمْزَةُ الزَّيَّاتُ، وَمَنْصُورُ بْنُ أَبِي الْأَسْوَدِ، وَأَبُو عَوَانَةَ، عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَخِيهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلِيٍّ. وَخَالَفَهُمْ شُعْبَةُ بْنُ الْحَجَّاجِ، وَعَدِيُّ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَبُو الْهَيْثَمِ، فَرَوَيَاهُ عَنِ ابْنِ أَبِي لَيْلَى، عَنْ أَخِيهِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الْأَنْصَارِيِّ. وَالِاضْطِرَابُ فِيهِ مِنَ ابْنِ أَبِي لَيْلَى لأنه كان سيء الحفظ[1].

وَسَلَّمَ -: "إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلْيَرُدَّ عَلَيْهِ مَنْ حَوْلَهُ: يَرْحَمُكَ اللَّهُ، وَلْيَرُدَّ عَلَيْهِمْ: يَهْدِيكُمُ اللَّهُ وَيُصْلِحُ بَالَكُمْ"، وأحمد في مسنده، مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه (٩٧٢/٢٧٥/٢)، والحديث بهذا الإسناد ضعيف؛ فيه مُحَمَّد بْن عَبْد الرَّحْمَنِ بْن أَبي ليلى الأَنْصارِيّ، أَبُو عبد الرحمن الكوفي الفقيه قاضي الكوفة. رَوَى عَن: الأجلح بْن عَبد اللَّهِ الكندي ، وابن أخيه عَبد الله بْن عِيسَى بْن عَبْد الرَّحْمَنِ بْن أَبي ليلى، وعطاء بْن أَبي رباح، وغيرهم. وعَنه: أَبُو الجواب الأَحوص بْن جواب، وحصين ابن نمير، وحميد بْن عبد الرحمن الرؤاسي، وآخرون. قال يحيى بْن مَعِين: ليس بذاك. وقال أَبُو زُرْعَة: صالح ليس بأقوى ما يكون. وَقَال أَبُو حاتم: محله الصدق، كان سيء الحفظ، شغل بالقضاء فساء حفظه، لايتهم بشيءٍ من الكذب إنما ينكر عليه كثرة الخطأ، يكتب حديثه ولا يحتج به، وابن أَبي ليلى والحجاج ابْن أرطاة ما أقربهما. وَقَال النَّسَائي: ليس بالقوي. قال ابن حجر: صدوق سيء الحفظ جدا من السابعة مات سنة ثمان وأربعين ومئة. انظر: تهذيب الكمال (٢٥/ ٦٢٢)، وتقريب التهذيب (٤٩٣/١). وله شاهد صحيح من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه أحمد في مسنده، مسند أبي هريرة رضي الله عنه (٨٦٣١/٢٧٩/١٤)، بلفظ قال: حدثنا حجين بن المثنى، حدثنا عبد العزيز، عن عبد الله بن دينار، عن أبي صالح السمان، عن أبي هريرة، أن النبي صلى الله عليه وسلم، قال: " إذا عطس أحدكم، فليقل: الحمد لله، فإذا قال: الحمد لله، قال له أخوه: يرحمك الله، فإذا قيل له يرحمك الله: فليقل: يهديكم الله ويصلح بالكم ".

[1] انظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني (٢٧٦/٣).

قلت: وليس معنى ردّ حديث سيئ الحفظ عدم قبوله مطلقاً، أخطأ فيه أم لم يخطئ، وإنما هو في الحقيقة نوع من التوقف المؤقت عن العمل به، خشية أن يكون الراوي سيئ الحفظ قد أخطأ فيه. والطعن بسوء الحفظ طال عدداً كبيراً من الرواة وشغل مساحة واسعة في مجال النقد الحديثي حيث يوصف الراوي بكونه: سيئ الحفظ، أو ساء حفظه، أو رديء الحفظ.

ثامنا: قوله دخل عليه حديث في حديث:

مثال: وسئل عَنْ حَدِيثٍ حَدَّثَ بِهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الواحد، حدثنا أبو بكر محمد بن السري التمار، حدثنا عباس الدوري، حدثنا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ، عَنْ سلمة بن كهيل، عن مصعب بن سعد، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ، قَالَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم: من كذب عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ[1]. فَقَالَ: هَذَا لَا يَصِحُّ عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ، وَلَا عَنْ سَلَمَةَ بْنِ كُهَيْلٍ، وَلَا عَنِ الثَّوْرِيِّ، وَلَعَلَّ هَذَا الشَّيْخَ **دَخَلَ عَلَيْهِ حَدِيثٌ فِي حديث**[2].

تاسعا: قوله في الراوي تغير حفظه:

---

[1] أخرجة بإسناد آخر عن عبد الله بن مسعود ابن ماجه في سننه، أبواب السنة ، باب: التغليظ في تعمد الكذب على رسول الله – صلى الله عليه وسلم – (٣٠/٢١/١)، ولفظة قال: حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ، وَسُوَيْدُ بْنُ سَعِيدٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَامِرِ ابْنِ زُرَارَةَ، وَإِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى، قَالُوا: حَدَّثَنَا شَرِيكٌ، عَنْ سِمَاكٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ عَنْ أَبِيهِ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ – صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ –: "مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا، فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنْ النَّارِ". وهو حديث متواتر، شريك –وهو ابن عبد الله النخعي– وإن كان سيئ الحفظ، تابعه شعبة بن الحجاج عند الترمذي في الجامع، أبواب العلم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ما جاء في تعظيم الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم (٢٦٥٩/٣٣٢/٤).

[2] انظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني (٣٣١/٤).

مثال: وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ زَاذَانَ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ تَرَكَ مَوْضِعَ شَعْرَةٍ مِنْ جَنَابَةٍ لَمْ يُصِبِ الْمَاءَ فَعَلَ اللَّهُ بِهِ كَذَا وَكَذَا[1]. فَقَالَ: يَرْوِيهِ عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ، عَنْ زَاذَانَ، عَنْ عَلِيٍّ، حَدَّثَ بِهِ عَنْهُ: حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَشُعْبَةُ، وَحَفْصُ بْنُ عُمَرَ. وَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ رَشِيدٍ، عَنْ حَفْصِ بْنِ غِيَاثٍ، عَنِ الْأَعْمَشِ، وَلَيْثٍ، عَنْ زَاذَانَ، عَنْ عَلِيٍّ. وَرَوَى عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ زَاذَانَ، عَنْ عَلِيٍّ مَوْقُوفًا.

وَكَذَلِكَ قَالَ الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ. وَرَفَعَهُ عَفَّانُ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ، وَشُعْبَةَ، عَنْ عَطَاءٍ[2]، وَعَطَاءٌ تَغَيَّرَ حِفْظُهُ، وَالْمَحْفُوظُ، عَنْ عَفَّانَ،

---

[1] أخرجة ابن ماجه في سننه، أبواب التيمم، باب: في المرأة ترى في منامها ما يرى الرجل (٥٩٩/٣٧٨/١)، ولفظة قال: حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة، حدثنا الأسود بن عامر، حدثنا حماد بن سلمة، عن عطاء بن السائب، عن زاذان عن علي بن أبي طالب، عن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال: "من ترك شعرة من جسده من جنابة لم يغسلها، فعل به كذا وكذا من النار". قال علي: فمن ثم عاديت شعري. وكان يجزه. إسناده ضعيف، فإن عطاء بن السائب اختلط بأخرة، وحماد بن سلمة سمع منه قبل الاختلاط وبعده، والذي يغلب على ظننا أنه مما سمعه منه بعد الاختلاط فقد ذكر علي بن المديني عن يحيى القطان أنه قال: ما حدث سفيان وشعبة عن عطاء بن السائب صحيح، إلا حديثين كان شعبة يقول: سمعتهما منه بأخرة عن زاذان. قلنا: أحد هذين الحديثين حديثنا هذا وقال العجلي اختلط عطاء بأخرة فمن سمع منه حال اختلاطه فهو مضطرب الحديث وهشيم وخالد بن عبد الله الواسطي ممن سمع منه بأخرة . انظر: الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات (٣٣٠/١)، وأحمد في مسنده، مسند علي بن أبي طالب رضي الله عنه (٧٢٧/١٣٠/٢).

[2] عطاء بن السائب بن مالك، ويُقال: ابن يد، ويُقال: ابن يزيد، الثقفي، أبو السائب، ويُقال: أبو زيد، ويُقال: أبو يزيد، ويُقال: أبو مُحَمَّد، الكوفي. رَوَى عَن: إبراهيم النخعي، وأبي مسلم الأَغَر، وقيل: سلمان الأَغَر، وأنس بن مالك، وغيرهم. وعَنه: إِبْرَاهِيم بْن طهمان، وإسماعيل بن أَبي خالد وهو من أقرانه، وإسماعيل بْن علية، وآخرون. قَال عَبْد اللَّهِ بْن أَحْمَد بن حنبل، عَن أبيه: عطاء بن السائب ثقة ثقة رجل صالح. وَقَال أبو طالب، عن أحمد بن حنبل: من

عَنْ حَمَّادٍ، قَالَ: سَمِعْتُهُ يَذْكُرُ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، فَصَحَّفَهُ الرَّاوِي، فَقَالَ: شُعْبَةُ[1].

عاشرا: وصفه الراوي بأنه اختلط[2] في آخر العمر:

مثال: سئل عن حديث عبيدة، عن عبد الله علمنا رسول الله صلى الله عليه وسلم التَّشَهُّدَ[3]. فَقَالَ: يَرْوِيهِ عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ؛ فَرَوَاهُ قَيْسُ بْنُ

سمع منه قديما كان صحيحا، ومن سمع منه حديثا لم يكن بشيءٍ، سمع منه قديما شعبة وسفيان، وسمع منه حديثا جرير وخالد بن عبد الله وإسماعيل وعلي بن عاصم، وكان يرفع عن سَعِيد بن جبير شيئا لم يكن يرفعها. وقال: وَقَال وهيب: لما قدم عطاء البصرة قال: كتبت عن عُبَيدة ثلاثين حديثا ولم يسمع من عُبَيدة شيئا، وهذا اختلاط شديد. وَقَال النَّسَائي: ثقة في حديثه القديم إلا أنه تغير، ورواية حماد بن زيد وشعبة وسفيان عنه جيدة. مات سنة ست وثلاثين ومئة. انظر: الجرح والتعديل (٦/ ٣٣٢)، تهذيب الكمال (٨٦/٢٠).

[1] انظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني (٢٠٧/٣).

[2] **الاختِلاط:** أي: من اختلط آخر عمره، يعني غالبا، وإلا فليس قيدا فيه، وكذا قول مالك: إنما يخرف الكذابون، وقول القاضي أبي الطيب الطبري لمن تعجب من صحة حواسه بعد الزيادة على المائة: ما عصيت الله بواحد منها. أو كما قال، محمول على الغالب، وحقيقته فساد العقل وعدم انتظام الأقوال والأفعال ؛ إما بخرف أو ضرر أو مرض أو عرض من موت ابن وسرقة مال. انظر: فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي (٤/ ٣٦٦).

[3] أخرجه الترمذي في الجامع، أبواب النكاح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ما جاء في خطبة النكاح (١١٠٥/٤٠٤/٢)، حديث عبد الله حديث حسن. رواه الأعمش، عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، عن عبد الله، عن النبي صلى الله عليه وسلم. قال أبو عيسى: ورواه شعبة، عن أبي إسحاق، عن أبي عبيدة، عن عبد الله، عن النبي صلى الله عليه وسلم. وكلا الحديثين صحيح لأن إسرائيل جمعهما، فقال: عن أبي إسحاق، عن أبي الأحوص، وأبي عبيدة، عن عبد الله بن مسعود، عن النبي صلى الله عليه وسلم، والنسائي في سننه، كتاب التطبيق، باب: كيف التشهد الأول (١١٦٤/٢٣٨/٢)، والطبراني في الكبير، من مسند عبد الله بن مسعود رضي الله عنه (٩٩٢٠/٥٠/١٠)، قال الهيثمي في

الرَّبِيعِ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ، عَنْ عَبِيدَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، مَرْفُوعًا. وَخَالَفَهُ وُهَيْبٌ، فَرَوَاهُ عَنْ عَطَاءِ بن السائب، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، مَرْفُوعًا أَيْضًا. وَرَوَاهُ عَلِيُّ بْنُ عَاصِمٍ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ مَوْقُوفًا. وَهَذَا مِنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ، فَإِنَّهُ اخْتَلَطَ فِي آخِرِ عُمْرِهِ.

الحادي عشر: قوله فلان مجهول:

المجهول، وهو أقسام: (أحدها): المجهول العدالة من حيث الظاهر والباطن جميعا، وروايته غير مقبولة عند الجماهير.

(الثاني): المجهول الذي جهلت عدالته الباطنة، وهو عدل في الظاهر، وهو المستور، فقد قال بعض أئمتنا: " المستور من يكون عدلا في الظاهر، ولا تعرف عدالة باطنه ". فهذا المجهول يحتج بروايته بعض من رد رواية الأول، وهو قول بعض الشافعيين وبه قطع منهم الإمام سليم بن أيوب الرازي، قال: " لأن أمر الأخبار مبني على حسن الظن بالراوي؛ ولأن رواية الأخبار تكون عند من يتعذر عليه معرفة العدالة في الباطن، فاقتصر فيها على معرفة ذلك في الظاهر، وتفارق الشهادة فإنها تكون عند الحكام، ولا يتعذر عليهم ذلك، فاعتبر فيها العدالة في الظاهر والباطن ". قال ابن الصلاح: ويشبه أن يكون العمل على هذا الرأي في كثير من كتب الحديث المشهورة في غير واحد من الرواة الذين تقادم العهد بهم، وتعذرت الخبرة الباطنة بهم.

(الثالث): المجهول العين، وقد يقبل رواية المجهول العدالة من لا يقبل رواية المجهول العين، ومن روى عنه عدلان وعيناه فقد ارتفعت عنه هذه الجهالة.

مجمع الزوائد: في الصحيح طرف منه رواه الطبراني في الأوسط وفيه صفدي بن سنان ضعفه ابن معين ورواه البزار برجال موثقين وفي بعضهم خلاف لا يضر إن شاء الله (١٤٠/٢).

ذكر أبو بكر الخطيب البغدادي في أجوبة مسائل سئل عنها أن المجهول عند أصحاب الحديث هو كل من لم تعرفه العلماء، ومن لم يعرف حديثه إلا من جهة راو واحد. قال الخطيب: " وأقل ما ترتفع به الجهالة أن يروي عن الرجل اثنان من المشهورين بالعلم، إلا أنه لا يثبت له حكم العدالة بروايتهما عنه ".

قال ابن الصلاح: قد خرج البخاري في صحيحه حديث جماعة ليس لهم غير راو واحد، منهم مرداس الأسلمي لم يرو عنه غير قيس بن أبي حازم، وكذلك خرج مسلم حديث قوم لا راوي لهم غير واحد منهم ربيعة بن كعب الأسلمي لم يرو عنه غير أبي سلمة بن عبد الرحمن، وذلك منهما مصير إلى أن الراوي قد يخرج عن كونه مجهولا مردودا برواية واحد عنه. والخلاف في ذلك متجه نحو اتجاه الخلاف المعروف في الاكتفاء بواحد في التعديل[1].

مثال: **سُئِلَ عَنْ حَدِيثِ أَبِي رَافِعٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسلم، أَنَّهُ قَالَ: الذَّهَبُ بِالذَّهَبِ وَزْنًا بِوَزْنٍ، وَالْفِضَّةُ بِالْفِضَّةِ[2] وَزْنًا بِوَزْنٍ، الزَّايِدُ وَالْمُزِيدُ فِي النَّارِ[3]. فَقَالَ: يَرْوِيهِ**

---

[1] انظر: **معرفة أنواع علوم الحديث** (١١١/١).

[2] الذهب والفضة يحرم فيهما الربا لعلة واحدة وهو أنهما من جنس الأثمان فيحرم الربا فيهما ولا يحرم فيما سواهما من الموزونات والدليل عليه أن لا يجوز أن يكون تحريم الربا لمعنى يتعداهما إلى غيرهما من الأموال لأنه لو كان لمعنى يتعداهما إلى غيرهما لم يجز إسلامهما فيما سواهما من الأموال لأن شيئين جمعتها علة واحدة في الربا لا يجوز إسلام أحدهما في الآخر كالذهب والفضة والحنطة والشعير فلما جاز إسلام الذهب والفضة في الموزونات والمكيلات وغيرهما من الأموال دل على أن العلة فيهما لمعنى لا يتعداهما وهو أنه من جنس الأثمان. انظر: المهذب في فقه الإمام الشافعي (٢٦/٢).

[3] أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفة، كتاب البيوع والأقضية، من قال: الذهب بالذهب، والفضة بالفضة (٤٩٨/٤)، وأحمد في مسنده، حديث أزواج النبي صلى الله عليه وسلم (

مُحَمَّدُ بْنُ السَّائِبِ الْكَلْبِيُّ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ فِيهِ؛ فَرَوَاهُ عَنْهُ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ: يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ، وَأَبُو إِسْحَاقَ الْفَزَارِيُّ، فَقَالُوا: عَنْ سَلَمَةَ بْنِ السَّائِبِ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ. وَرَوَى عَنِ الثَّوْرِيِّ، عَنِ الْكَلْبِيِّ، فَقَالَ: عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ. وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ، عَنْ حَفْصِ بْنِ أَبِي حَفْصٍ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ، عَنْ أبي بكر[1]، وحفص بن أبي حفص مجهول[2].

٢٢٣٣٠/١٨/٣٧)، إسناده ضعيف جدا، فيه أبو جعفر الرازي التميمي مولاهم مشهور بكنيته واسمه عيسى ابن أبي عيسى عبد الله ابن ماهان وأصله من مرو وكان يتجر إلى الري صدوق سيء الحفظ خصوصا عن مغيرة من كبار السابعة مات في حدود الستين، يحيى ابن مسلم أو ابن سليم مصغر وهو ابن أبي خليد البصري المعروف بيحيى البكاء بتشديد الكاف الحداني بضم المهملة وتشديد الدال مولاهم ضعيف من الرابعة مات سنة ثلاثين ومائة، انظر: تقريب التهذيب (٥٩٧/١ ، ٦٢٩)، والبزار في مسنده، أبو رافع عن أبي بكر (٤٥/١٠٩/١)، وقال: وهذا الحديث إنما يعرف من حديث الكلبي، عن سلمة، عن أبي رافع، عن أبي بكر فلم نذكره لعلة الكلبي ولما أجمع عليه أهل العلم بالنقل على ترك حديثه، وذكرناه بهذا الإسناد، وحفص بن أبي حفص الذي روى عنه موسى بن أبي عائشة هذا فقد روى عنه السدي وموسى بن أبي عائشة فقد ارتفعت جهالته. وله شاهد من حديث أبي هريرة رضي الله عنه أخرجه مسلم في صحيحة، كتاب المساقاة، باب الصرف وبيع الذهب بالورق نقدا (١٥٨٨/١٢١٢/٣)، بلفظ قال: حدثنا أبو كريب، وواصل بن عبد الأعلى، قالا: حدثنا ابن فضيل، عن أبيه، عن ابن أبي نعم، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «الذهب بالذهب وزنا بوزن، مثلا بمثل، والفضة بالفضة وزنا بوزن، مثلا بمثل، فمن زاد أو استزاد فهو ربا».

[1] انظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني (٢٤١/١).

[2] **حفص بن أبي حفص أبو معمر التميمي،** روى عن: شهر بن حوشب. وعنه: أبو عامر العقدي، وأبو الوليد الطيالسي. قال الحسن: ليس بالقوي. وذكره ابن حبان في اتباع التابعين من الثقات. قال ابن حجر: قال الدارقطني في العلل حفص بن أبي حفص عن أبي رافع عن

فظهر مما سبق أن المجهول عند الدَّارَقُطْنِيّ هو المجهول عند جمهور المحدثين، فليس له فيه اصطلاح خاص به.

فحفص بن أبي حفص ، مجهول، ولم يروه عنه إلا شهر بن حوشب وأهل العلم بالحديث لا يحتجون بخبر ينفرد بروايته رجل غير معروف، وإنما يثبت العلم عندهم بالخبر إذا كان رواته عدلا مشهوراً، أو رجلا قد ارتفع اسم الجهالة عنه. وارتفاع اسم الجهالة عنه أن يروي عنه رجلان فصاعدا، فإذا كان هذه صفته، ارتفع عنه اسم الجهالة، وصار حينئذ معروفا، فأما من لم يرو عنه إلا رجل واحد، انفرد بخبر، وجب التوقف عن خبره ذلك حتى يوافقه غيره، والمجهول عنده ضعيف لا يحتج به. فتبين بهذا أن المجهول عنده هو المجهول عند المحدثين.

الثاني عشر: قوله لا يعرف:

مثال: **سُئِلَ عَنْ حَدِيثِ أَبِي الْفَوَارِسِ، عَنْ أَبِي هريرة، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا سبق[1] إلا في خف، أو حَافِرٍ[1]. فَقَالَ: يَرْوِيهِ الثَّوْرِيُّ، عَنْ**

أبي بكر رضى الله عنه وعنه موسى بن أبي عائشة مجهول. انظر: ميزان الاعتدال في نقد الرجال (٥٥٧/١)، ولسان الميزان (٤٦/١).

[1] المراهنة أجازها على الجملة مالك، والشافعي في الخفّ والحافر، والنصل، وذلك على ما يروى عن النبي –صلى الله عليه وسلم–: (لا سبق إلا في خف، أو حافر، أو نصل) ، على أنه لا يروى هذا الحديث بإسناد صحيح، وهو مع ذلك مشهور عند العلماء، متداول بينهم. وقد منع بعض العلماء الرهان في كل شيء إلا في الخيل؛ لأنها التي كانت عادة العرب المراهنة عليها. وروي عن عطاء: السبق في كل شيء جائز. وقد تؤول عليه؛ لأن حمله على العموم في كل شيء يؤدي إلى إجازة القمار. وهو محرم باتفاق. ثم إن الذين أجازوا الرهان شرطوا فيها شروطًا، وذكروا لها صورًا منها متفق على جوازها، ومنها متفق على منعها، ومنها مختلف فيها. فالمتفق عليها: أن يخرج الإمام أو غيره متطوَّعًا سبقًا، ولا فرس له في الحلبة، فمن سبق فله ذلك السبق. وأما المتفق على منعه: فهو أن يخرج كل واحد من

زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ فِي رَفْعِهِ، فَرَفَعَهُ ابْنُ وَهْبٍ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، وَوَقَفَهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ، وَغَيْرُهُ. وَالْمَوْقُوفُ أَشْبَهُ، لَا يُعْرَفُ أَبُو الْفَوَارِسِ إِلَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ[٢].

الثالث عشر: قوله في الراوي ضعيف قليل الضبط:

الضبط ضبطان: ضبط صدر، وضبط كتاب. فالأول: هو الذي يثبت ما سمعه ؛ بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء. والثاني: هو صونه له عن تطرق الخلل إليه من حين سمع فيه إلى أن يؤدي، وإن منع بعضهم الرواية من الكتاب. والضبط ثالث شروط الحديث الصحيح على ما ذهب إليه الجمهور؛ حيث فرقوا بين الصدوق والثقة والضابط، وجعلوا لكل صفة منها مرتبة دون

المتسابقين سَبقًا، ويشترط أنه إن سبق أمسك سبقه، وأخذ سبق صاحبه. فهذا قمار، فلا يجوز باتفاق؛ إذا لم يكن بينهما محلّلٌ. فإن أدخلا بينهما محللًا يكون له السبق، ولا يكون عليه شيء إن سُبق. فهذه مما اختلف فيها، فأجازها ابن المسيب، والشافعي، ومالك مرَّة، والمشهور عنه: أنه لا يجوز. والصحيح: جوازه إن كان المحلل لا يأمن أن يُسبق؛ لما خرَّجه أبو داود عن سفيان بن حسين، عن الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي هريرة، عن النبي –صلى الله عليه وسلم– قال: (من أدخل فرسًا بين فرسين، وهو لا يأمن أن يُسبق فليس بقمار، ومن أدخله وقد أمن أن يُسبق فهو قمار). وأما إذا لم يكن بينهما محلل لم يجز؛ لأن مقصودهما المخاطرة، والمقامرة. وهو مذهب الزهري، والأوزاعي، وأحمد، وإسحاق. وقد حُكي فيها الاتفاق. انظر: المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم (٣/٧٠٠).

[١] أخرجه موقوفا ابن أبي شيبة في مصنفة، كتاب السير، في النصال (٦/٥٢٨/٣٣٥٦٣)، وأخرجه أيضا مرفوعا (٦/٥٢٨/٣٣٥٦٢)، وأحمد في مسنده، مسند أبي هريرة رضي الله عنه (١٢/٤٥٣/٧٤٨٢)، وإسناده ضعيف، أبو الحكم مولى الليثيين لم يرو عنه غير محمد بن عمرو بن علقمة، قال ابن حجر في "التقريب": مقبول. انظر: تقريب التهذيب (١/٦٣٤).

[٢] انظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني (١١/٢٣٠).

التي بعدها، وعليه احترز به عما في سنده راو مغفل، كثير الخطأ في روايته، وإن عرف بالصدق والعدالة[1].

مثال: سُئِلَ عَنْ حَدِيثِ سَالِمٍ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ، عَنْ عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: مَنْ قَالَ فِي سُوقٍ مِنَ الْأَسْوَاقِ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ[2]. فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ يَرْوِيهِ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ قَهْرَمَانُ آلُ الزُّبَيْرِ الْبَصْرِيِّ، وَكُنْيَتُهُ أَبُو يَحْيَى، عَنْ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عُمَرَ، رَوَاهُ حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، وَعِمْرَانُ بْنُ مُسْلِمٍ الْمِنْقَرِيُّ، وَسِمَاكُ بْنُ عَطِيَّةَ، وَحَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ، وَغَيْرُهُمْ عَنْ عَمْرِو بْنِ دينار هكذا. وَيَشْبِهُ أَنْ يَكُونَ الِاضْطِرَابُ فِيهِ مِنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ، لِأَنَّهُ ضَعِيفٌ قَلِيلُ الضَّبْطِ[3].

الرابع عشر: قوله في الراوي بأنه ضعيف:

استخدم الإمام الدارقطني هذه اللفظة في الحكم على بعض الأحاديث نذكر منها:

---

[1] انظر: فتح المغيث بشرح الفية الحديث للعراقي (٢٧/١).

[2] أخرجه أحمد في مسنده، مسند عمر بن الخطاب رضي الله عنه (٤١٠/١/ ٣٢٧)، إسناده ضعيف جدا، عمرو بن دينار قهرمان آل الزبير عمرو بن دينار الكوفي، روى عن سالم بن عبد الله، وصيفى بن صهيب، وعنه الحمادان، وعبد الوارث، وابن علية، قال أحمد: ضعيف، وقال البخاري: فيه نظر، وقال ابن معين: ذاهب، وقال مرة ليس بشئ، وقال النسائي: ضعيف. انظر: ميزان الاعتدال (٢٥٩/٣)، والطبراني في الدعاء، باب: القول عند دخول الأسواق (٧٨٩/٢٥١/١)، والبغوي في شرح السنة، كتاب الدعوات، باب: ما يقول إذا دخل السوق (١٣٣٨/١٣٢/٥)، وإسناده ضعيف فيه عمرو بن دينار البصري، أبو يحيى الأعور، قهرمان آل الزبير، ضعيف من الطبقة السادسة، انظر: تقريب التهذيب (٤٢١/١).

[3] انظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني (٤٨/٢).

مثال: **سُئِلَ عَنْ حَدِيثِ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسلم، قال: اتَّقُوا النَّارَ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ[1]. فَقَالَ: يَرْوِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْوَسَاوِسِيُّ[2]، عَنْ زَيْدِ بْنِ الْحُبَابِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ الْغَسِيلِ، عَنْ شُرَحْبِيلَ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسلم، وَلَمْ يُتَابِعْ عَلَيْهِ، وَالْوَسَاوِسِيُّ هَذَا ضَعِيفٌ، وَغَيْرُهُ يَرْوِيهِ عَنْ شُرَحْبِيلَ بْنِ سَعْدٍ مُرْسَلًا، وَلَا يَذْكُرُ فِيهِ جَابِرًا وَلَا أَبَا بَكْرٍ[3].**

قلت: والعلة المشار إليها في الحديث أن الحديث يَرْوِيهِ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ الْوَسَاوِسِيُّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ الْحُبَابِ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سُلَيْمَانَ بْنِ الْغَسِيلِ، عَنْ شُرَحْبِيلَ، عَنْ جَابِرٍ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسلم، وَلَمْ يُتَابِعْ عَلَيْهِ، وَالْوَسَاوِسِيُّ هَذَا ضَعِيفٌ، وَغَيْرُهُ يَرْوِيهِ عَنْ شُرَحْبِيلَ بْنِ سَعْدٍ مُرْسَلًا، وَلَا

---

[1] أخرجه البزار في مسنده، مسند أبي بكر الصديق رضي الله عنه، ما روى محمد بن أبي بكر، عن أبيه أبي بكر (٨٢/١٦٠/١)، وقال: هذا الحديث إنما حدث به رجل كان بالبصرة، عن زيد بن الحباب وكان متهما فيه، يقال: أن ليس له أصل من هذا الوجه فأمسكنا عن ذكره، (١٩٥/١)، وقال: هذا الحديث لا نعلم حدث به أحد عن زيد بن الحباب إلا محمد بن إسماعيل، هذا ولم يتابعه عليه أحد ولا يروى عن أبي بكر إلا من هذا الوجه، ولا يحفظ هذا الكلام بهذا اللفظ إلا من هذا الوجه وحده فلذلك كتبناه وبينا العلة فيه، وأبو يعلى في مسنده، باب: المحمدين صلى الله على محمد وآلة وسلم (٩/٤٢/١)، وابن الأعرابي في معجمه، باب: الدال (٨٣٥/٢/ ١٧٢٢).

[2] "محمد" بن إسماعيل الوساوسي بصري عن زيد بن الحباب قال أحمد بن عمر والبزار الحافظ كان يضع الحديث وقال الدارقطني وغيره ضعيف قال ابن حجر: له حديث في الإسراء وذكره العقيلي في الضعفاء نقل عن البزار ما قال وزاد وحديثه يدل عليه. انظر: لسان الميزان (٧٧/٥).

[3] انظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني (٢٢١/١).

يَذْكُرُ فِيهِ جَابِرًا وَلَا أَبَا بَكْر، وقول الدارقطني هنا ضعيف يعني أن الحديث من جميع الوجوه ضعيف لا يثبت وهذا الاصطلاح خاص بالإمام الدارقطني .

الخامس عشر قوله: **لا يحتج به**[1]:

مثال: **سُئِلَ عَنْ حَدِيثِ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عليه وسلم: لا يَقْبَلُ اللَّهُ دُعَا عَبْدٍ لَاهٍ[1]. فَقَالَ: يُرْوَى عَنْ أَيُّوبَ بْنِ جَابِرٍ، عَنْ**

---

[1] **قال الإمام النووي:** فقد يُقال: لِمَ حَدَّثَ هؤلاء الأئمة عن هؤلاء مع علمهم بأنهم لا يُحْتَجُّ بهم؟ ويُجاب عنه بأجوبة:

– أحدها: أنهم رَوَوْها ليَعْرِفُوها وليُبيِّنُوا ضَعْفَها؛ لئلّا يلتبس في وَقْتٍ عليهم، أو على غيرهم، أو يتشكَّكُوا في صحتها.

– ثانيها: أن الضعيفَ يكتب حديثه ليعتبرَ به، أو يُستشهدَ، ولا يُحتجّ به على انفراده.

– ثالثها: أن روايات الراوي الضعيف يكون فيها الصحيحُ والضعيف والباطلُ فيكتبونها، ثم يُمَيِّزُ أهلُ الحديث والإتقان بعضَ ذلك من بعض، وذلك سهل عليهم معروفٌ عندهم، وبهذا احْتَجَّ سفيانُ الثوريُّ رحمه الله تعالى حين نَهَى عن الرواية عن الكلبي، فقيل له: أنتَ تروي عنه؟ فقال: أنا أعلم صِدْقَه من كَذِبِه.

– رابعها: أنهم قد يَرْوُون عنهم أحاديثَ الترغيب والترهيب وفضائل الأعمال والقصص وأحاديث الزُّهْد ومكارم الأخلاق ونحو ذلك، مما لا يتعلَّقُ بالحلال والحرام وسائر الأحكام، وهذا الضرْبُ من الحديث يجوزُ عند أهلِ الحديث وغيرهم التساهلُ فيه، وروايةُ ما سوى الموضوع منه والعملُ به؛ لأن أصولَ ذلك صحيحةٌ مُقَرَّرَةٌ في الشرع، معروفةٌ عند أهله.

وعلى كُلِّ حالٍ: فإن الأئمة لا يَرْوُونَ عن الضعفاء شيئًا يَحْتَجُّون به على انفرادِه في الأحكام؛ فإن هذا شيء لا يفعله إمامٌ من أئمة المحدِّثين، ولا مُحَقِّقٌ من غيرهم من العلماء، وأمَّا فِعْلُ كثيرين من الفقهاء أو أكثرهم ذلك واعتمادهم عليه .. فليس بصواب، بل قبيح جدًّا، وذلك لأنه إن كان يَعْرِفُ ضَعْفَه .. لم يَحِلَّ له أنْ يَحْتَجَّ بِهِ؛ فإنهم مُتَّفِقُونَ على أنَّه لا يُحْتَجُّ بالضعيف في الأحكامِ، وإنْ كان لا يَعْرِفُ ضَعفَه .. لم يَحِلَّ له أن يهجمَ على الاحتجاج به من غير بَحْثٍ عليه بالتفتيش عنه إن كان عارفًا أو بسؤال أهل العلم به إنْ لم يكن عارفًا. انظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٢٥/١).

حُصَيْنٍ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ عَلْقَمَةَ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ، مَرْفُوعًا. وَالصَّحِيحُ مَوْقُوفٌ. أَيُّوبُ بْنُ جَابِرٍ[٢] مِنْ أَهْلِ الْيَمَامَةِ ضَعِيفٌ لَا يُحْتَجُّ بِهِ[٣].

السادس عشر قولة: لين الحديث:

إذا أطلق الإمام الدَّارَقُطْنِيّ لفظة: "ليّن" وحدها على الراوي، فإنما يعني بها تضعيفه في حفظه أو ضبطه، ولا يعني بها تضعيفه في عدالته، ولا يكون ذلك تضعيفاً له عنده بِمرّة، كما يدل على هذا قول السَّهْمي: "سألت أبا الحسن الدَّارَقُطْنِيّ، قلت له: إذا قلت: فلان ليّن أيش تريد به؟ قال: لا يكون ساقطا متروك الحديث، ولكن يكون مجروحا بشيء لا يسقط عن العدالة[٤]. بمعنى أن من قال فيه الدَّارَقُطْنِيّ: "ليّن" فهو ضعيف ويعتبر به. فهو موافق للجمهور بهذا.

---

[١] ذكره ابن الجوزي في العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، كتاب الدعاء (٣٥٨/٢)، وقال: قال الدارقطني سَعِيد بْن سنان كان يتهم بوضع الحديث ولا يصح رفعه هَذَا وهو محفوظ مِنْ كَلَامِ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ الدارقطني وروى أيوب بْن جَابِر اليماني عن الحصين عن إِبْرَاهِيم عَنْ عَلْقَمَةَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال لا يقبل اللَّه دعاء عَبْد لاه قال وأيوب ضعيف لا يحتج به والصحيح أنه موقوف".

[٢] أَيُّوب بن جَابِر بن سيار بن طلق الحنفي السحيمي، أَبُو سُلَيْمان اليمامي، أخو مُحَمَّد بْن جَابِر. رَوَى عَن: آدم بْن علي، وبلال بْن المنذر الحنفي الكوفي، وأبي بشر بيان بْن بشر، وغيرهم. وعنه: إِبْرَاهِيم بْن أَبي الْعَبَّاس، وإسحاق بْن إدريس، وجبارة بْن المغلس، وآخرون. قال النَّسَائي: ضعيف. وَقَال أَبُو زُرْعَة: واهي الْحَدِيث ضعيف، وهُوَ أشبه من أخيه. وَقَال أَبُو حاتم : ضعيف الْحَدِيث. وَقَال أَبُو أَحْمَد بْن عدي: وسائر أحاديث أَيُّوب بْن جَابِر متقاربة يحمل بعضها بعضا، وهُوَ ممن يكتب حديثه. وقال ابن حجر: ضعيف من الثامنة. انظر: تهذيب الكمال في أسماء الرجال (٤٦٤/٣)، وتقريب التهذيب (١١٨/١).

[٣] انظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني (١٥٩/٥).

[٤] موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله (٤٦٦/٢).

مثال: سُئِلَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ هُرْمُزَ، عَنْ أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وَسَلَّمَ: خُلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ أَطْيَبُ عِنْدَ اللَّهِ مِنْ رِيحِ الْمِسْكِ[1].

فَقَالَ: اخْتُلِفَ فِيهِ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ فَرَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنِ بَزِيعٍ، عَنْ رَوْحِ بْنِ الْقَاسِمِ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنِ الأعرج، عن أَبِي هُرَيْرَةَ[2].

وَوَهِمَ فِي قَوْلِهِ الزُّهْرِيُّ، وَالصَّحِيحُ عَنْ مَالِكٍ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الْأَعْرَجِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

وَكَذَلِكَ رَوَاهُ الْقَعْنَبِيُّ، وَأَصْحَابُ "الْمُوَطَّأِ"، عَنْ مَالِكٍ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ بَزِيعٍ[3] لَيِّنُ الْحَدِيثِ، لَيْسَ بِمَتْرُوكٍ.

قلت: وكل هذه الألفاظ التي سبقت تدل على ضعف الحديث عند الدارقطني، ولا أدعي أنني قد استوعبت جميع الألفاظ التي تدل على الضعف عند

---

[1] أخرجه أحمد في مسنده، مسند أبي هريرة رضي الله عنه (٧٩١٧/١٩٨/١٣)، وأسناده ضعيف جداً؛ فيه هشام ابن زياد ابن أبي يزيد وهو هشام ابن أبي هشام أبو المقدام ويقال له أيضا هشام ابن أبي الوليد المدني متروك من السادسة. انظر: تقريب التهذيب (١/ ٥٧٢).

[2] لم أقف عليه بهذا الإسناد فيما تيسر لي من مصادر. وله طريق صحيح أخرجه أحمد في مسنده، مسند أبي هريرة رضي الله عنه (٧٧٨٨/٢٩٥/١٣)، بلفظ قال: حدثنا عبد الرزاق، حدثنا معمر، وعبد الأعلى، عن معمر، عن الزهري، عن ابن المسيب، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: " قال الله عز وجل: كل عمل ابن آدم له، إلا الصيام، الصيام لي وأنا أجزي به " " ولخلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك ".

[3] عبد الله بن بزيع الأنصاري. روى عن: روح بن القاسم. روى عنه يحيى بن غيلان مناكير. قال الدارقطني: لين ليس بمتروك. وقال ابن عَدِي: ليس بحجة وهو قاضي تستر عامة أحاديثه ليست بمحفوظة. وقال الساجي: ليس بحجة. انظر: الكامل في ضعفاء الرجال (٤١٥/٥)، ولسان الميزان (٤٤١/٤).

الدارقطني في كتابه العلل وإنما هي غالب الألفاظ التي استعملها في تضعيفه للأحاديث.

ويتضح مما سبق:

– أن الإمام الدارقطني كان يستعمل ألفاظا للدلالة على ضعف الحديث وهي:

قوله في الراوي "ليس بالقوي"، ومضطرب لا أحكم فيه بشيء، عدم سماع الراوي ممن روى عنه، وقوله لم يكن مرضيا، ..... ، وأنه كان يستخدم بعض هذه الألفاظ للإشارة إلى علة الضعف في الأحاديث والأخبار، وأنه كان يذكر الضعف في الحديث ويبين السبب الذي من أجله كان ضعيفا، ونادرا ما يذكر لفظ الحكم بدون السبب.

ومثال ذلك: **سُئِلَ عَنْ حَدِيثِ أَبِي الْفَوَارِسِ، عَنْ أَبِي هريرة، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا سبق إلا في خف، أو حَافِرٍ. فَقَالَ: يَرْوِيهِ الثَّوْرِيُّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ فِي رَفْعِهِ، فَرَفَعَهُ ابْنُ وَهْبٍ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، وَوَقَفَهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ، وَغَيْرُهُ. <u>وَالْمَوْقُوفُ أَشْبَهُ، لَا يُعْرَفُ أَبُو الْفَوَارِسِ إِلَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ</u>**. فقال العله في الحديث الرفع والوقف ولَا يُعْرَفُ أَبُو الْفَوَارِسِ إِلَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ[١].

[١] سبق تخريج الحديث في قوله (لا يعرف).

المبحث الثاني

عبارات[1] الضعف الشديد:

ويقصد بالضعف الشديد الذي يوصف صاحبه بأنه متروك الحديث، أو بأنه ذاهب الحديث، أو لا شيء، وغيرها من الألفاظ التي تؤدي إلى ثبوت الضعف

---

[1] الضعف في اللغة: ضد القوة وهو الفتور، قال ابن منظور في لسان العرب: " (ضعف) الضعف والضعف خلاف القوة وقيل الضعف بالضم في الجسد والضعف بالفتح في الراي والعقل، وقيل: هما معا جائزان في كل وجه، وخص الأزهري بذلك أهل البصرة فقال: هما عند أهل البصرة سيان يستعملان معا في ضعف البدن وضعف الراي، وفي التنزيل: {الله الذي خلقكم من ضعف ثم جعل من بعد ضعف قوة ثم جعل من بعد قوة ضعفا}، (سورة الروم، آية رقم (٥٤))، وقوله تعالى: {وخلق الإنسان ضعيفا}، (سورة النساء، آية رقم (٢٨))، أي يستميله هواه. انظر: تاج العروس من جواهر القاموس (٤٨/٢٤). الضعيف في الاصطلاح: قال ابن الصلاح، في تعريف الحديث الضعيف: "كلما لم تجتمع فيه صفات الحديث الصحيح أو الحسن – فهو ضعيف". قال الحافظ ابن حجر: "اعترض عليه بأنه لو اقتصر على نفي صفات الحسن لكان أخص؛ لأن نفي صفات الحسن مستلزم لنفي صفات الصحيح وزيادة". قال الحافظ: "وأجاب بعض من عاصرناه بأن مقام التعريف يقتضي ذلك؛ إذ لا يلزم من عدم وجود وصف الحسن عدم وصف الصحيح؛ إذ الصحيح بوصفه السابق لا يسمى حسنا فالترديد متعين. فلم يرض الحافظ هذا الجواب وقال: "والحق أن كلام المصنف معترض وذلك أن كلامه يعطي أن الحديث حيث ينعدم فيه صفة من صفات الصحيح يسمى ضعيفا وليس كذلك؛ لأن تمام الضبط مثلا إذا تخلف صدق أن صفات الصحيح لم تجتمع، ويسمى ذلك الحديث الذي اجتمعت فيه الصفات سواه حسنا لا ضعيفا، وما من صفة من صفات الحسن إلا وهي إذا انعدمت كان الحديث ضعيفا، ولو عبر بقوله: كل حديث لم تجتمع فيه صفات القبول لكان أسلم من الاعتراض وأخص". انظر: النكت على كتاب ابن الصلاح (٧٧/١).

الشديد في الراوي، وقد أعل الدارقطني بهذه العلة الظاهرة بعض الأحاديث نذكر منها:

أولًا: وصفه الراوي بأنه ليس بشيء:

مثال: سئل عن حديث ابن الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى الله عليه وسلم، قَالَ: مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى أَنْ يُتَعَبَّدَ لَهُ فِيهَا مِنْ أَيَّامِ الْعَشْرِ صِيَامُ يَوْمٍ مِنْهَا يَعْدِلُ صِيَامَ سَنَةٍ وَقِيَامِهَا ... الْحَدِيثَ[1]. فَقَالَ: حَدَّثَ بِهِ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَهُوَ حَدِيثٌ تَفَرَّدَ بِهِ مَسْعُودُ بْنُ وَاصِلٍ، عَنِ النَّهَّاسِ ... بْنِ قَهْمٍ، عَنْ قَتَادَةَ، عَنِ ابْنِ الْمُسَيِّبِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ. وَالنَّهَّاسُ بْنُ قَهْمٍ مُضْطَرِبُ الْحَدِيثِ تَرَكَهُ يَحْيَى الْقَطَّانُ، وَمَسْعُودُ بْنُ وَاصِلٍ، ضَعَّفَهُ أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ.

وَهَذَا الْحَدِيثُ، إِنَّمَا رُوِيَ عَنْ قَتَادَةَ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ مُرْسَلًا ... هَذِهِ الْأَلْفَاظُ، وَرُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ، عَنِ الْأَعْمَشِ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. حَدَّثَ بِهِ مُوسَى بْنُ أَعْيَنَ، عَنِ الْأَعْمَشِ. وَتَابَعَهُ أَبُو مُعَاوِيَةَ الضَّرِيرُ مِنْ رِوَايَةِ هِشَامِ بْنِ يُونُسَ عَنْهُ، وَأَبُو يَحْيَى

---

[1] أخرجه الترمذي في الجامع، أبواب الصوم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، باب: ما جاء في العمل في أيام العشر (٧٥٨/١٢٣/٢)، وقال أبو عيسى: هذا حديث غريب، لا نعرفه إلا من حديث مسعود بن واصل، عن النهاس. وسألت محمدا، عن هذا الحديث فلم يعرفه من غير هذا الوجه مثل هذا. وقد روي عن قتادة، عن سعيد بن المسيب، عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلا شيء من هذا. وقد تكلم يحيى بن سعيد في نهاس بن قهم من قبل حفظه، وابن الأعرابي في معجمه، باب: الباء (٩٣٨/٤٨٤/٢)، والبغوي في شرح السنة، كتاب الجمعة، باب: ثواب العمل في عشر ذي الحجة (١١٢٦/٣٤٦/٤)، وقال: إسناده ضعيف.

الْكِنَانِيُّ مِنْ رِوَايَةِ عَبْدِ السَّلَامِ بْنِ عُبَيْدٍ عَنْهُ، وَعَبْدُ السَّلَامِ[1] هَذَا لَيْسَ بِشَيْءٍ[2].

قلت: والعلة الظاهرة المشار إليها في هذا الحديث هي الضعف الشديد في عبد السَّلَام بن عبيد بن أبي فَرْوَة، وقد تكلم فيه أهل الحديث، والعلة التي قد تخفى هي رواية هذا الضعيف عن الثقات مثل سفيان بن عيينه كما جاء في ترجمته.

فهو احتراز من مثل هؤلاء ليعلم حالهم، مما يرى الناظر المنصف قدر أولئك النقاد الجهابذة، ومدى ما بذلوه لتصفية حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم من المكذوب عليه.

من خلال التتبع ظهر لي أن الدَّارَقُطْنِيّ أطلق: "ليس بشيء"، أو "لا شيء"، أو "لا يسوى شيئاً"، أو "لا يساوي شيئاً". على الضعيف عنده، الذي لا يحتج به عنده فهو على مثل ما عليه الجمهور في اصطلاح "ليس بشيء" ونحوه.

ثانيًا: المتروكون[3] والواضعون[1]

---

[1] **عبد السَّلَام بن عبيد بن أبي فَرْوَة.** يروي عَن سُفْيَان بن عُيَيْنَة، قال ابن حبان: يسرق الحَدِيث وَيلْزق بالثقات الْأَشْيَاء الَّتِي رَوَاهَا غَيرهم من الْأَثْبَات لَا يَجُوز الِاحْتِجَاج بِهِ بِحَال. وقال الأزدي: لا يكتب حديثه. انظر: المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين (١٥٢/٢)، لسان الميزان (١٥/٤).

[2] انظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني (١٩٩/٩).

[3] المتروك لغة: المرتحل عنه والمفارق رغبة عنه ففي المصباح المنير: "تركت المنزل تركا رحلت عنه، وتركت الرجل فارقته". وفي اصطلاح المحدثين: هو الحديث الذي لا يروى إلا من جهة المتهم بالكذب، ولا يعرف ذلك الحديث إلا من جهته، ويكون مخالفا للقواعد المعلومة من الشريعة أو رواه من عرف بالكذب في كلامه، وإن لم يظهر منه وقوع ذلك في الحديث النبوي. قال السيوطي في التدريب: وهو نوع مستقل ذكره شيخ الإسلام كحديث صدقة الدقيقي عن فرقد عن مرة عن أبي بكر، وحديث عمرو بن شمر عن جابر الجعفي

مثل قوله متروك أو متروك الحديث:

مثال: سئل عن حديث ابن عباس، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسلم: لا طَلَاقَ قَبْلَ نِكَاحٍ[٢]. فَقَالَ: هُوَ حَدِيثٌ يَرْوِيهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادِ بْنِ

عن الحارث عن عليّ. انظر: المصباح المنير في غريب الشرح الكبير (٧٤/١)، وتدريب الراوي في شرح تقريب النواوي (٢٨٠/١).

[١] الموضوع: هو المُختَلَقُ الموضوع. قال ابن الصلاح: اعلم أن الحديثَ الموضوع شَرُّ الأحاديث الضعيفة ولا تَحِلُّ روايته لأحدٍ عَلِمَ حالَه في أيِّ معنًى كان، إلا مقرونًا ببيان وضعِه. بخلاف غيره من الأحاديث الضعيفة التي يحتمل صدقُها في الباطن، حيث جاز روايتها في الترغيبِ والترهيب. وإنما يُعرف كونُ الحديثِ موضوعًا بإقرارِ واضعِه، أو ما يتنزلُ منزلةَ إقراره. وقد يَفهمون الوضعَ من قرينةِ حالِ الراوي أو المرويِّ، فقد وُضِعَتْ أحاديثُ طويلةٌ يشهدُ بوضعِها رَكاكةُ ألفاظِها ومعانيها. ولقد أكثر الذي جمع في هذا العصر (الموضوعاتِ) في مجلدات، فأودع فيها كثيرًا مما لا دليل على وضعه، وإنما حقه أن يُذكَر في مُطلَقِ الأحاديثِ الضعيفة. والواضعون للحديث أصنافٌ، وأعظمُهم ضررًا قومٌ من المنسوبين إلى الزهد وضعوا الأحاديثَ احتسابًا فيما زعموا، فتقبل الناسُ موضوعاتِهم ثقةً منهم بهم وركونًا إليهم. ثم نهضتْ جهابذةُ الحديثِ بكشفِ عَوارِها ومَحْوِ عارِها والحمد لله. روي عن " الإمام أبي بكر السمعاني " أن بعضَ الكَرَّامِيَّة ذهب إلى جوازِ وضع الحديث في باب الترغيب والترهيب ثم إن الواضع ربما وضع كلامًا من عند نفسِه فرواه، وربما أخذ كلامًا لبعض الحكماء أو غيرِهم، فوضعَه على رسول الله – صلى الله عليه وسلم –. وربما غَلط غالطٌ فوقع في شِبْهِ الوضعِ من غير تعمُّدٍ، كما وقع لثابت بن موسى الزاهد، في حديثِ: " من كثُرت صلاتُه بالليل حَسُن وجهُه بالنهار ". انظر: معرفة أنواع علوم الحديث (٩٨/١).

[٢] أخرجه عن علي رضى الله عنه الطبراني في الأوسط، من اسمه أحمد (٢٩٠/٩٥/١)، وقال: قال أحمد بن صالح: عبد الله بن أبي أحمد بن جحش من كبار تابعي المدينة، قد لقي عمر بن الخطاب، وهو أكبر من سعيد بن المسيب ". لا يروى هذا الحديث عن عبد الله بن أبي أحمد إلا بهذا الإسناد، تفرد به: أحمد بن صالح، وفي المعجم الكبير، باب من اسمه إسماعيل (٢٦٦/١٦٩/١).

سَمْعَانَ، عَنْ محمد بن المنكدر، عن طاووس، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ، عَنْ عَلِيٍّ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وسلم. وغيره يرويه عن ابن المنكدر، عن طاووس مُرْسَلًا[1]، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. قَالَهُ حُسَيْنٌ الْمَرُّوذِيُّ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ. وَقِيلَ: عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ، عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ، عَنْ جَابِرٍ[2]. وَلَا يَصِحُّ عَنْ جَابِرٍ، وَإِنَّمَا رَوَاهُ ابْنُ الْمُنْكَدِرِ مُرْسَلًا عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ. وَهُوَ الصَّوَابُ[3]. وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادِ بْنِ سَمْعَانَ مَتْرُوكُ[4] الْحَدِيثِ[5].

وقوله فلان يضع[6] الحديث:

---

[1] أخرجه مرسلًا ابن أبي شيبة في مصنفة، كتاب الطلاق، الرجل يقول: يوم أتزوج فلانة فهي طالق، من كان لا يراه شيئا (٤/ ١٧٨١٥/٦٣)، وقال: وسألت القاسم بن عبد الرحمن فقال: «ليس بشيء».

[2] وأخرجه عن جابر رضي الله عنه الطبراني في الأوسط (٨٢٩٦/١٦٨/٨)، وقال: لم يرو هذا الحديث عن عمرو بن دينار إلا محمد بن مسلم، ولا عن محمد إلا عمرو بن عاصم، تفرد به: شباب "، وقال الهيثمي: رواه الطبراني في الأوسط، وهذا لفظه، والبزار بنحوه، ورجال البزار رجال الصحيح. انظر: مجمع الزوائد (٤/ ٣٣٤)، والبيهقي في سننه، كتاب الخلع والطلاق، باب: لا طلاق قبل النكاح (٢٦٤٧/١٠٩/٣).

[3] قال ابن أبي حاتم: وسمعتُ أَبِي يَقُولُ: سمعتُ مُحَمَّدَ بْنَ خَلَف العَسْقَلاني يَقُولُ: قَالَ لِي يَحْيَى بْنُ مَعِينٍ: لا يَصحُّ عن النبيِّ (صلى الله عليه وسلم) : لاَ طَلاَقَ قَبْلَ نِكَاحٍ، وأصحُّ شيءٍ فِيهِ: حديثُ الثَّوْرِي، عَنِ ابْنِ المُنْكَدِر، عَمَّن سَمِعَ طَاوُسًا: أَنَّ النبيَّ (صلى الله عليه وسلم) قَالَ: لاَ طَلاَقَ قَبْلَ نِكَاحٍ. انظر: العلل لابن أبي حاتم (١٣٢/٤).

[4] قال ابن حجر: عبد الله ابن زياد ابن سليمان ابن سمعان المخزومي [وقد ينسب إلى جده] أبو عبد الرحمن المدني قاضيها متروك اتهمه بالكذب أبو داود وغيره من السابعة. انظر: تقريب التهذيب (٣٠٣/١).

[5] انظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني (٧٤/٣).

[6] قال القاضي عياض رحمه الله تعالى: "الكاذبون ضَرْبان: أحدهما: ضَرْبٌ عُرِفُوا بالكذب في حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وهم أنواع: منهم مَنْ يَضَعُ عليه ما لم يَقُلْهُ أصلًا:

مثال: **سُئِلَ عَنْ أَحَادِيثَ رُوِيَتْ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ[١]، مِنْهَا: حَدِيثٌ يَرْوِيهِ جَرِيرُ بْنُ أَيُّوبَ الْبَجَلِيُّ[١]،**

إما تراقعًا واستخفافًا كالزنادقة وأشباههم ممن لم يَرْجُ للدِّين وقارًا، وإمَّا حِسْبَةً بزعمهم وتدينًا كجهلة المتعبِّدين الذين وَضَعُوا الأحاديثَ في الفضائل والرغائب، وإمّا إغرابًا وسمعةً كفسقة المحدِّثين، وإمّا تعصُّبًا واحتجاجًا كدعاة المبتدعة ومتعصبي المذاهب، وإمَّا اتباعًا لهوى أهل الدنيا فيما أرادوه وطلبِ العذرِ لهم فيما أتوه، وقد تعيَّن جماعةٌ من كل طبقة من هذه الطبقات عند أهل الصنعة وعلمِ الرجال.

ومنهم من لا يضع مَتْن الحديث ولكن ربما وضع للمتن الضعيف سندًا صحيحًا مشهورًا، ومنهم من يَقْلِب الأسانيدَ أو يزيدُ فيها، ويتعمَّد ذلك، إمَّا للإغراب على غيره، وإمَّا لرفعِ الجهالة عن نفسه.

ومنهم من يَكذِبُ فيدَّعي سماع مَا لم يسمع ولقاءَ مَنْ لَمْ يَلْقَ ويُحدِّث بأحاديثهم الصحيحة عنهم.

ومنهم من يعمدُ إلى كلام الصحابة وغيرهم وحِكَمِ العرب فينسبها إلى النبي صلى الله عليه وسلم.

وهؤلاء كُلُّهم كذابون متروكو الحديث، وكذلك من تجاسر بالحديث بما لم يحققه ولم يضبطه أو هو شاكٌّ فيه .. فلا يُحَدِّث عن هؤلاء ولا يقبل ما حدَّثُوا به، ولو لم يَقَعْ منهم ما جاؤوا به إلَّا مرة واحدة كشاهد الزُّور إذا تَعَمَّدَ ذلك .. سَقَطَتْ شهادته. واختُلف هل تُقبل روايتُه في المستقبل إذا ظَهَرَتْ توبتُه؟ قال النووي: المختارُ الأظهرُ قبولُ توبته كغيره من أنواع الفسق، وحُجَّةُ مَنْ رَدَّها أبدًا وإنْ حَسَنُتْ توبتُه: التغليظُ وتعظيمُ العقوبة في هذا الكذب، والمبالغة في الزَّجْر عنه . قال القاضي: والضرب الثاني: مَنْ لا يستجيزُ شيئًا من هذا كُلِّه في الحديث، ولكنه يكذب في حديث الناس، قد عُرف بذلك، فهذا أيضًا لا تُقبل روايتُه ولا شهادتُه، وتنفعه التوبة ويرْجع إلى القبول. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج (١٢٥/١).

[١] المسح لغة: إمرار اليد على الشيء، واصطلاحًا: عبارة عن رخصة مقدرة جعلت للمقيم يومًا وليلة، وللمسافر ثلاثة أيام ولياليها. والخف في الشرع: المتخذ من الجلد الساتر للكعبين فصاعدًا وما ألحق به، وسُمِّي الخف خفًا؛ لأن الحكم خفف به من الغسل إلى المسح. **روي عن أبي بكر- رضي الله** عنه- أن رسول الله - صلى الله عليه وسلم- أرخص للمسافر

عَنْ أَبِي زُرْعَةَ، عَنْ أبي هريرة، عن النبي صلى الله عليه وَسَلَّمَ: إِذَا أَدْخَلَ أَحَدُكُمْ قَدَمَيْهِ طَاهِرَتَيْنِ فَلْيَمْسَحْ لِلْمُقِيمِ يَومًا، وَلِلْمُسَافِرِ ثَلَاثًا[2]. فَقَالَ: هَذَا بَاطِلٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، وَقَدْ قَالَ أَبُو نُعَيْمٍ: كَانَ جَرِيرٌ يَضَعُ ... الْحَدِيثَ[3].

قلت: والعلة الظاهرة التي أشار إليها الدارقطني في هذا الحديث أن جرير بن أيوب البجلي متهم بوضع الحديث، مما قد يخفى أنه يروي عن أبي زرعة، وهو ابن عمرو ابن جرير بن عبدالله البجلى الكوفى، قيل اسمه هرم وقيل عمرو

ثلاثة أيامٍ ولياليهن، وللمقيم يوماً وليلة إذا تطهر؛ فلبس خفيه– أن يمسح عليهما، والمسح على الخفين جائز للمحدث إذا توضأ عند عامة العلماء ومدته: مقدرة عند أكثر أهل العلم؛ فيمسح المقيم: يوماً وليلة، والمسافر: ثلاثة أيام ولياليهن. وابتداء المدة من أول حدثٍ يحدثه بعد لبس الخف؛ لأنه عبادةٌ مؤقتةٌ؛ فيكون أول وقتها من حين جواز فعلها؛ كالصلاة، ثم يمتد من حين أحدث إلى ذلك الوقت من اليوم الثاني إن كان مقيماً، وإن كان مسافراً، فإلى ذلك الوقت من اليوم الرابع؛ فأكثر ما يصي المقيم بالمسح من فرائض الوقت ست صلوات؛ مثل: أن يحدث في آخر وقت الظهر؛ فيمسح، ويصلي الظهر. وفي اليوم الثاني يعجل الظهر في أول الوقت. إن جمع لعذر [مطر]؛ فيتصور: أن يصلي سبع صلوات، وأكثر ما يصلي المسافر بالمسح ست عشرة صلاة وإن جمع: فيتصور سبع عشرة صلاة. وله أن يقضي من الفرائض بالمسح ما شاء. وقال مالك – رحمة الله عليه–: مدة المسح لا تتقدر، بل له أن يمسح ما شاء ما لم يلزمه غسل. انظر: التهذيب في فقه الإمام الشافعي (١/ ٤٢١)، والمهيأ في كشف أسرار الموطأ (١١٧/١).

[1] جرير بن أيوب البجلي الكوفي. روى عباس عن يحيى: ليس بشئ. وروى عبد الله بن الدورقي، عن يحيى: ليس بذاك. وقال أبو نعيم: كان يضع الحديث. وقال البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: متروك. وقال الذهبي: مشهور بالضعف. انظر: الجرح والتعديل (٥٠٤/٢)، **وميزان** الاعتدال (٣٩١/١)، ولسان الميزان (١٠١/٢).

[2] لم أقف عليه من حديث أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه.

[3] انظر: العلل الواردة في الأحاديث النبوية للدارقطني (٢٧٥/٨).

وقيل غير ذلك، وهو أحد الثقات، وأخرج له الستة، ثم إن أخاه يحيى بن أيوب البجلي ثقة، مما يوهم أن للحديث أصلا، وليس كذلك بل هو باطل، فوجب التنبيه عليه.

وحاصله: أن الإمام الدارقطني كان يستعمل ألفاظا للدلالة على بطلان الأخبار وهي: وصفه الراوي بأنه ليس بشيء، وقوله متروك أو متروك الحديث، وقوله فلان يضع الحديث. نستنتج من ذلك أن: الأحكام التي ذكرها الدارقطني على الأخبار والأحاديث الضعيفة في العلل أكثر من الأحكام على الأحاديث الباطلة والموضوعة. وأن الدارقطني كان يستعمل الألفاظ التي كان النقاد المتقدمون يستعملونها للدلالة على ضعف أو بطلان الحديث أو الخبر.

هذا ما تيسر لي جمعه من الأمثلة التي تدلل على منهج الحافظ الدارقطني في تعليله

للمرويات بتجريح الرواة .

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

وصلى الله على سيدنا محمد وآلة وصحبه وسلم تسليما كثيرا

الخاتمة

بعد الاطلاع على بعض مؤلفات الدارقطني وبخاصة كتاب العلل و إنهاء هذا البحث وقفت على ما يلي:

١ـ إن الثناء الكبير من قبل علماء الحديث الذين عاصروا الإمام الدارقطني والذين جاءوا بعده صدقوا فيما وصفوا به هذا الإمام، من ذلك قول الإمام ابن كثير في وصف كتاب العلل: " وهو أجل كتاب بل أجل ما رأيناه وضع في هذا الفن لم سبق إليه مثله، و قد أعجز من يريد أن يأتي بعده[١].

٢ـ لا يمكن لشخص أو لأكثر هضم هذه المادة العلمية المودعة في هذا السفر العظيم، بل يجب إبرازها من قبل جهات عديدة متخصصة.

٣ـ أن النقاد المحدثين كان لهم ألفاظ يستعملونها في الإفصاح عن الضعف الموجود في الرواية، وأنهم كانوا يقصدون به معنى ما، والجدير بالذكر أن كل إمام كان له ما يخصه من الألفاظ إلا أنهم لا يختلفون في المقصود من مرتبة الضعف المشار إليها في اللفظ، وقد أطلق الإمام الدارقطني بعض الألفاظ التي تدل على الضعف.

مثال: عن أبي بكر الصديق – رضي الله عنه –، عن النبي صلى الله عليه وسلم: ((من كذب علي متعمدا ...[٢]))، فذكر الخلاف ثم ساق الحديث بإسناده فقال:

حدثنا علي بن مبشر، قال حدثنا إسحاق بن أحمد القاص، قال حدثنا يونس بن عطاء قال ثنا أبو معمر الأصغر، عن أبي معمر الأكبر، عن أبي بكر الصديق عن النبي صلى الله عليه وسلم. وهذا إسناد غير ثابت ".

---

[١] الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث (١/ ١٦٩).

[٢] سبق تخريج الحديث في : قوله دخل عليه حديث في حديث.

قلت: والضعف المشار إليه أن هذا المتن صحيح، ولكنه لم يثبت له إسناد صحيح من مسند أبي بكر الصديق رضى الله عنه، وفرق كبير بين لفظة "حديث ضعيف لا يثبت "، وبين لفظة " إسناد غير ثابت "؛ لأن الأول يدل على ضعف السند والمتن، والثاني يخص الإسناد بعينه دون المتن، لثبوت المتن من أسانيد صحيحة متواترة عن على وأبي هريرة وغيرهما رضى الله عنهم، وقد أخرجه الستة في مصنفاتهم.

٤ـ لقد تنوعت ألفاظ التضعيف للأحاديث المعلولة التي كان يطلقها الدارقطني ليشير إلى درجة ضعفها ولأنها ليست في درجة واحدة من الضعف، وإنما هي متفاوتة فمثلا قوله: " حديث ضعيف غير ثابت "، بخلاف قوله: " فلان ليس بقوي "، بخلاف قوله: " حديث باطل أو موضوع "، فإن بينهما فرق واضح فيما يقصده الدارقطني.

٥ـ الضعف مراتب، وذلك تبعا للأسباب التي أدت إلى ضعفه، فمن الضعيف ضعف يسير محتمل، وهو ما لم يترجح فيه جانب الرد، ولا جانب القبول فإذا كانت مرتبة الحديث كذلك، فهو يعتبر به؛ لأنه يحتمل الصواب كما يحتمل الخطأ.

٦ـ أن الدارقطني وغيره من النقاد المتقدمين كانوا يستخدمون بعض هذه ألفاظ الجرح للإشارة إلى علة الضعف في الأحاديث والأخبار، وكان يذكر الضعف في الحديث ويبين السبب الذي من أجله كان ضعيفا، ونادرا ما يذكر لفظ الحكم بدون السبب. مثال: ومثال ذلك: سُئِلَ عَنْ حَدِيثِ أَبِي الْفَوَارِسِ، عَنْ أَبِي هريرة، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: لا سبق إلا في خف، أو حَافِرٍ. فَقَالَ: يَرْوِيهِ الثَّوْرِيُّ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ، وَاخْتُلِفَ عَنْهُ فِي رَفْعِهِ، فَرَفَعَهُ ابْنُ وَهْبٍ، عَنِ الثَّوْرِيِّ، وَوَقَفَهُ مُعَاوِيَةُ بْنُ هِشَامٍ، وَغَيْرُهُ. وَالْمَوْقُوفُ أَشْبَهُ، لَا يُعْرَفُ

أَبُو الْفَوَارِسِ إِلَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ. فقال العله في الحديث الرفع والوقف ولَا يُعْرَفُ أَبُو الْفَوَارِسِ إِلَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ[1].

٧- أن نسبة كلام الدارقطني على الرجال في الأحاديث الضعيفة، والباطلة والموضوعة أكبر من نسبة كلامه في الحكم على الحديث ككل أو الخبر جملة.

وفي ختام هذا البحث : أسأل الله –عز وجل– بأسمائه الحسنى وصفاته العلى أن يوفقني وجميع المسلمين إلى هداه، وإلى العمل بما يرضيه، كما أسأله تعالى أن يغفر لي كل ذنب زلت به القدم، أو زلل طغى به القلم، كما أسأله جلت قدرته أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن ينفع به من يطلع عليه من طلاب العلم، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آلة وصحبه وسلم.

[1] سبق تخريج الحديث في قوله (لا يعرف).

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم.

١. الإعلان بالتوبيخ لمن ذم التاريخ، للسخاوي، طبعة مكتبة ابن سينا القاهرة .

٢. آكام المرجان في ذكر المدائن المشهورة في كل مكان، لإسحاق بن الحسين المنجم (المتوفى: ق ٤هـ)، الناشر: عالم الكتب، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ.

٣. التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، تحقيق: مصطفى بن أحمد العلوي ، محمد عبد الكبير البكري، الناشر: وزارة عموم الأوقاف والشؤون الإسلامية – المغرب، عام النشر: ١٣٨٧ هـ.

٤. السنن الكبرى، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: محمد عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الثالثة، ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.

٥. الأنساب المتفقة في الخط المتماثلة في النقط والضبط، لأبي الفضل محمد بن طاهر بن علي بن أحمد المقدسي الشيباني، المعروف بابن القيسراني (المتوفى: ٥٠٧هـ)، المحقق: دي يونج، طبعة: ليدن: بريل، ١٢٨٢ هـ - ١٨٦٥ م.

٦. الأنساب، لعبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني، أبو سعد (المتوفى: ٥٦٢هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن يحيى اليماني وغيره، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٢ م.

٧. الأنوار الكاشفة لما في كتاب "أضواء على السنة" من الزلل والتضليل والمجازفة، لعبد الرحمن بن يحيى بن علي اليماني (المتوفى: ١٣٨٦هـ)، الناشر: المطبعة السلفية ومكتبتها / عالم الكتب – بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م.

٨. الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث، لعماد الدين أبو الفداء إسماعيل ابن كثير – أبو الأشبال أحمد محمد شاكر، عناية: مكتب الأجهوري للبحث العلمي وتحقيق التراث، إشراف: د. علي محمد ونيس، المشرف العلمي لمكتب الأجهوري، الناشر: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، ١٤٣٥ هـ.

٩. تاج العروس من جواهر القاموس، لمحمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسيني، أبو الفيض، الملقّب بمرتضى، الزَّبيدي (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، الناشر: دار الهداية.

١٠. تاريخ الإسلام وَوَفيات المشاهير وَالأعلام، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: الدكتور بشار عوّاد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٣ م.

١١. تاريخ بغداد، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: الدكتور بشار عواد معروف، الناشر: دار الغرب الإسلامي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

١٢. تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله المعروف بابن عساكر (المتوفى: ٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار

الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥ هـ - ١٩٩٥ م صادر، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٩٩٥ م.

١٣. تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، لعبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، حققه: أبو قتيبة نظر محمد الفاريابي، الناشر: دار طيبة.

١٤. تذكرة الحفاظ، لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.

١٥. تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد - سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ - ١٩٨٦.

١٦. تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ليوسف بن عبد الرحمن بن يوسف، أبو الحجاج، جمال الدين ابن الزكي أبي محمد الكلبي المزي (المتوفى: ٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد معروف، الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠ - ١٩٨٠.

١٧. التهذيب في فقه الإمام الشافعي، لمحيي السنة، أبو محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦ هـ)، المحقق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض/ الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

١٨. الثقات، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، الدارمي، البُستي (المتوفى: ٣٥٤هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان

مدير دائرة المعارف العثمانية، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ = ١٩٧٣،

١٩. الجرح والتعديل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية – بحيدر آباد الدكن – الهند، دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١ هـ ١٩٥٢ م.

٢٠. سنن ابن ماجه، لابن ماجة – وماجة اسم أبيه يزيد – أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (المتوفى: ٢٧٣هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد – محمَّد كامل قره بللي – عَبد اللّطيف حرز الله، الناشر: دار الرسالة العالمية، الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.

٢١. السنن الصغرى، لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: ٤٥٨هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار النشر: جامعة الدراسات الإسلامية، كراتشي . باكستان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م.

٢٢. السنن الكبرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

٢٣. سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، الناشر: دار الحديث– القاهرة، الطبعة: ١٤٢٧هـ–٢٠٠٦م.

٢٤. شرح السنة، لمحيي السنة، أبي محمد الحسين بن مسعود بن محمد بن الفراء البغوي الشافعي (المتوفى: ٥١٦هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط– محمد

زهير الشاويش، الناشر: المكتب الإسلامي – دمشق، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ – ١٩٨٣م.

٢٥. شرح أَلْفِيَّةِ السُّيوطي في الحديث المسمى «إسعاف ذوي الوَطَر بشرح نظم الدُّرَر في علم الأثر»، للشيخ محمد ابن العلامة علي بن آدم ابن موسى الأثيوبي الولوي، الناشر: مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة – المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.

٢٦. شرح مشكل الآثار، لأبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة بن عبد الملك المعروف بالطحاوي (المتوفى: ٣٢١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الأولى – ١٤١٥ هـ، ١٤٩٤ م.

٢٧. الشريعة، لأبي بكر محمد بن الحسين بن عبد الله الآجُرِّيُّ البغدادي (المتوفى: ٣٦٠هـ) المحقق: الدكتور عبد الله بن عمر بن سليمان، الناشر: دار الوطن – الرياض / السعودية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.

٢٨. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: ٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين – بيروت، الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

٢٩. الطبراني في الدعاء، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٣.

٣٠. طبقات الشافعية الكبرى، لتاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (المتوفى: ٧٧١هـ)، المحقق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، الناشر: هجر للطباعة والنشر والتوزيع، لطبعة: الثانية، ١٤١٣هـ.

٣١. العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، لجمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (المتوفى: ٥٩٧هـ)، المحقق: إرشاد الحق

الأثري، الناشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

٣٢. العلل لابن أبي حاتم ، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس بن المنذر التميمي، الحنظلي، الرازي ابن أبي حاتم (المتوفى: ٣٢٧هـ) ، تحقيق: فريق من الباحثين بإشراف وعناية د/ سعد بن عبد الله الحميد و د/ خالد بن عبد الرحمن الجريسي، الناشر: مطابع الحميضي، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

٣٣. عناية العلماء بالإسناد وعلم الجرح والتعديل، لعبد العزيز محمد فارح، الناشر: مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف.

٣٤. الغريبين في القرآن والحديث، لأبي عبيد أحمد بن محمد الهروي (المتوفى ٤٠١ هـ)، تحقيق ودراسة: أحمد فريد المزيدي، قدم له وراجعه: أ. د. فتحي حجازي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز - المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٩ هـ - ١٩٩٩ م.

٣٥. فتح المغيث بشرح ألفية الحديث للعراقي، لشمس الدين أبو الخير محمد بن عبد الرحمن بن محمد بن أبي بكر بن عثمان بن محمد السخاوي المتوفى: ٩٠٢هـ ، تحقق: علي حسين علي ، الناشر: مكتبة السنة - مصر ، الطبعة: الأولى، ١٤٢٤هـ / ٢٠٠٣م.

٣٦. الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، المحقق: محمد عوامة أحمد محمد نمر الخطيب، الناشر: دار القبلة للثقافة الإسلامية - مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢م.

٣٧. الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (المتوفى: ٣٦٥هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود-علي محمد معوض، شارك في تحقيقه: عبد الفتاح أبو سنة، الناشر: الكتب العلمية - بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ١٩٩٧م.

٣٨. الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، لأبي بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواستي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ)، المحقق: كمال يوسف الحوت، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩.

٣٩. الكتاب: من حديث خيثمة بن سليمان، لأبي الحسن خيثمة بن سليمان بن حيدرة (المتوفى: ٣٤٣هـ)، تحقيق: د. عمر عبد السلام تدمري، الناشر: دار الكتاب العربي - لبنان، عام النشر: ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠م.

٤٠. الكفاية في علم الرواية، لأبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي الخطيب البغدادي (المتوفى: ٤٦٣هـ)، المحقق: أبو عبد الله السورقي ، إبراهيم حمدي المدني، الناشر: المكتبة العلمية - المدينة المنورة.

٤١. الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات، لبركات بن أحمد بن محمد الخطيب، أبو البركات، زين الدين ابن الكيال (المتوفى: ٩٢٩هـ)، المحقق: عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: دار المأمون . بيروت، الطبعة: الأولى . ١٩٨١م.

٤٢. لسان الميزان، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: دائرة المعرف النظامية - الهند، الناشر: مؤسسة الأعلمي للمطبوعات بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ /١٩٧١م.

٤٣. المجتبى من السنن = السنن الصغرى، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، الناشر: مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦ – ١٩٨٦.

٤٤. المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبدَ، التميمي، أبو حاتم، (المتوفى: ٣٥٤هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي – حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

٤٥. مجمع الزوائد، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة، عام النشر: ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.

٤٦. مسند أبي يعلى: لأبي يعلى أحمد بن علي بن المثُنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصلي (المتوفى: ٣٠٧هـ)، المحقق: حسين سليم أسد، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ – ١٩٨٤.

٤٧. مسند البزار المنشور باسم البحر الزخار، لأبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق بن خلاد بن عبيد الله المعروف بالبزار (المتوفى: ٢٩٢هـ)، لمحفوظ الرحمن زين الله، (حقق الأجزاء من ١ إلى ٩)، وعادل بن سعد (حقق الأجزاء من ١٠ إلى ١٧)، وصبري عبد الخالق الشافعي (حقق الجزء ١٨)، الناشر: مكتبة العلوم والحكم – المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، (بدأت ١٩٨٨م، وانتهت ٢٠٠٩م).

٤٨. المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، لأحمد بن محمد بن علي الفيومي ثم الحموي، أبو العباس (المتوفى: نحو ٧٧٠هـ)، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت.

٤٩. المصطلحات الحديثية بين الاتفاق والافتراق، المؤلف: د راوية بنت عبد الله بن علي جابر، رسالة: دكتوراه في قسم الشريعة والدراسات الإسلاميَّة، تخصُّص الكِتَابِ والسُّنَّةِ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة الملك عبد العزيز بجدة . المملكة العربية السعودية، إشراف: د فاتن بن حسن حلواني، العام الجامعي: ١٤٣٩ هـ – ٢٠١٨ م.

٥٠. معجم ابن الأعرابي، لأبي سعيد بن الأعرابي أحمد بن محمد بن زياد بن بشر بن درهم البصري الصوفي (المتوفى: ٣٤٠هـ)، تحقيق وتخريج: عبد المحسن بن إبراهيم بن أحمد الحسيني، الناشر: دار ابن الجوزي، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.

٥١. المعجم الأوسط، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد ، عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين – القاهرة.

٥٢. معجم البلدان، لشهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (المتوفى: ٦٢٦هـ)، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عام النشر: ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م

٥٣. المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، دار النشر: مكتبة ابن تيمية – القاهرة، الطبعة: الثانية.

٥٤. معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٥٥. معرفة السنن والآثار، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشرون: جامعة الدراسات الإسلامية (كراتشي - باكستان)، دار قتيبة (دمشق -بيروت)، دار الوعي (حلب - دمشق)، دار الوفاء (المنصورة - القاهرة)، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ - ١٩٩١م.

٥٦. معرفة أنواع علوم الحديث، ويُعرف بمقدمة ابن الصلاح، لعثمان بن عبد الرحمن، أبوعمرو، تقي الدين المعروف بابن الصلاح (المتوفى: ٦٤٣هـ)، المحقق: نور الدين عتر، الناشر: دار الفكر- سوريا، دار الفكر المعاصر - بيروت، سنة النشر: ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٥٧. المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم، لأبي العباس أحمد بن عمر بن إبراهيم القرطبي (٥٧٨ - ٦٥٦ هـ)، حققه وعلق عليه وقدم له: محيي الدين ديب ميستو - أحمد محمد السيد - يوسف علي بديوي - محمود إبراهيم بزال، الناشر: (دار ابن كثير، دمشق - بيروت)، (دار الكلم الطيب، دمشق - بيروت)، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.

٥٨. مقدمة في أصول الحديث، لعبد الحق بن سيف الدين بن سعد الله البخاري الدهلوي الحنفي (المتوفى: ١٠٥٢هـ)، المحقق: سلمان الحسيني الندوي، الناشر: دار البشائر الإسلامية - بيروت - لبنان، الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

٥٩. الملل والنحل، لأبى الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبى بكر أحمد الشهرستاني المتوفى: ٥٤٨هـ، الناشر: مؤسسة الحلبي.

٦٠. المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج ، لأبي زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (المتوفى: ٦٧٦هـ)، الناشر: دار إحياء التراث العربي – بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢.

٦١. المهذب في فقه الإمام الشافعي، لأبي اسحاق إبراهيم بن علي بن يوسف الشيرازي (المتوفى: ٤٧٦هـ)

٦٢. المهيأ في كشف أسرار الموطأ، لعثمان بن سعيد الكماخي (المتوفى: ١١٧١ هـ)، تحقيق وتخريج: أحمد علي، الناشر: دار الحديث، القاهرة – جمهورية مصر العربية، عام النشر: ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٥ م.

٦٣. موسوعة أقوال أبي الحسن الدارقطني في رجال الحديث وعلله ، لمجموعة من المؤلفين (الدكتور محمد مهدي المسلمي – أشرف منصور عبد الرحمن – عصام عبد الهادي محمود – أحمد عبد الرزاق عيد – أيمن إبراهيم الزاملي – محمود محمد خليل)، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١ م، الناشر: عالم الكتب للنشر والتوزيع – بيروت، لبنان.

٦٤. ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (المتوفى: ٧٤٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ – ١٩٦٣ م.

٦٥. نُزْهَةِ النَّظَر في تَوْضِيحِ نُخْبَةِ الفِكَر في مُصْطَلَحِ أَهلِ الأثَر، للحافظ ابن حجر العسقلانى، ط : مكتبة مشكاة، الناشر: دار الكتب العلم.

٦٦. النكت على كتاب ابن الصلاح، لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، المحقق: ربيع بن هادي عمير المدخلي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة

المنورة، المملكة العربية السعودية، عدد المجلدات: ٢، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

٦٧. الوافي بالوفيات، لصلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي (المتوفى: ٧٦٤هـ)، المحقق: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، الناشر: دار إحياء التراث – بيروت، عام النشر: ١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م.

List sources and references

Al-Qurʾān al-Karīm.

١. ***Al-Iʿlān bi-al-tawbīkh li-man Dhamm al-tārīkh,*** by Al-Sakhāwī, Maktabat Ibn Sīnā, al-Qāhira.

٢. ***Ākām al-marjān fī dhikr al-madāʾin al-mashhūrah fī kull makān,*** by Isḥāq ibn al-Ḥusayn al-Munajjim (d. ٤th century AH), ʿĀlam al-Kutub, Bayrūt, ١st ed., ١٤٠٨ AH.

٣. ***Al-Tamhīd li-mā fī al-Muwaṭṭaʾ min al-maʿānī wa-al-asānīd,*** by Abū ʿUmar Yūsuf ibn ʿAbd Allāh ibn Muḥammad ibn ʿAbd al-Barr al-Namarī al-Qurṭubī (d. ٤٦٣ AH), ed. Muṣṭafā ibn Aḥmad al-ʿAlawī and Muḥammad ʿAbd al-Kabīr al-Bakrī, Wizārat ʿUmūm al-Awqāf wa-al-Shuʾūn al-Islāmiyya – al-Maghrib, ١٣٨٧ AH.

٤. ***Al-sunan al-Kubrá,*** by Aḥmad ibn al-Ḥusayn ibn ʿAlī ibn Mūsā al-Khusrūjirdī al-Khurāsānī, Abū Bakr al-Bayhaqī (d. ٤٥٨ AH), ed. Muḥammad ʿAbd al-Qādir ʿAṭā, Dār al-Kutub al-ʿIlmiyya, Bayrūt – Lubnān, ٣rd ed., ١٤٢٤ AH / ٢٠٠٣ CE.

٥. ***Al-Ansāb al-muttafiqa fī al-khaṭṭ al-mutamāthila fī al-naqṭ wa-al-ḍabṭ,*** by Abū al-Faḍl Muḥammad ibn Ṭāhir ibn ʿAlī ibn Aḥmad al-Maqdisī al-Shaybānī, known as Ibn al-Qaysarānī (d. ٥٠٧ AH), ed. De Jong, Leiden: Brill, ١٢٨٢ AH / ١٨٦٥ CE.

٦. ***Al-Ansāb,*** by ʿAbd al-Karīm ibn Muḥammad ibn Manṣūr al-Tamīmī al-Samʿānī, Abū Saʿd (d. ٥٦٢ AH), ed. ʿAbd al-Raḥmān ibn Yaḥyā al-Yamānī and others, Majlis Dāʾirat al-Maʿārif al-ʿUthmāniyya, Ḥaydar Ābād, ١st ed., ١٣٨٢ AH / ١٩٦٢ CE.

٧. ***Al-Anwār al-kāshifa limā fī kitāb "Aḍwāʾ ʿalā al-sunna" min al-zall wa-al-taḍlīl wa-al-mujāzafa,*** by ʿAbd al-Raḥmān ibn Yaḥyā ibn ʿAlī al-Yamānī (d. ١٣٨٦ AH), al-Maṭbaʿa al-Salafiyya wa-Maktabatuha / ʿĀlam al-Kutub – Bayrūt, ١٤٠٦ AH / ١٩٨٦ CE.

٨. ***Al-Bāʿith al-ḥathīth sharḥ ikhtiṣār ʿulūm al-ḥadīth,*** by ʿImād al-Dīn Abū al-Fidāʾ Ismāʿīl ibn Kathīr , edited by Abū al-Ashbāl Aḥmad Muḥammad Shākir, supervised by: D. ʿAlī Muḥammad Wanīs, al-Mushrif al-ʿIlmī li-Maktab al-Ajhurī, Dār Ibn al-Jawzī li-al-Nashr wa-al-Tawzīʿ, ١st ed., ١٤٣٥ AH.

٩. ***Tāj al-ʿarūs min jawāhir al-qāmūs,*** by Muḥammad ibn Muḥammad ibn ʿAbd al-Razzāq al-Ḥusaynī, Abū al-Fayḍ, known as Murtaḍā al-Zabīdī (d. ١٢٠٥ AH), ed. group of editors, Dār al-Hidāya.

١٠. ***Tārīkh al-Islām wa-wafayāt al-mashāhīr wa-al-aʿlām,*** by Shams al-Dīn Abū ʿAbd Allāh Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʿUthmān ibn Qāymāz al-Dhahabī (d. ٧٤٨ AH), ed. Dr. Bashshār ʿAwwād Maʿrūf, Dār al-Gharb al-Islāmī, ١st ed., ٢٠٠٣ CE.

١١. ***Tārīkh Baghdād,*** by Abū Bakr Aḥmad ibn ʿAlī ibn Thābit ibn Aḥmad ibn Mahdī al-Khaṭīb al-Baghdādī (d. ٤٦٣ AH), edited by Dr. Bashshār ʿAwwād Maʿrūf, published by Dār al-Gharb al-Islāmī – Beirut, first edition, ١٤٢٢ AH / ٢٠٠٢ CE.

١٢. ***Tārīkh Dimashq,*** by Abū al-Qāsim ʿAlī ibn al-Ḥasan ibn Hibat Allāh, known as Ibn ʿAsākir (d. ٥٧١ AH), edited by ʿAmr ibn Gharāmah al-ʿUmrawī, published by Dār al-Fikr li-l-Ṭibāʿah wa-l-Nashr wa-l-Tawzīʿ, second edition, ١٤١٥ AH / ١٩٩٥ CE.

١٣. ***Tadrīb al-Rāwī fī Sharḥ Taqrīb al-Nawawī,*** by ʿAbd al-Raḥmān ibn Abī Bakr, Jalāl al-Dīn al-Suyūṭī (d. ٩١١ AH), edited by Abū Qutaybah Naẓar Muḥammad al-Fāriyābī, published by Dār Ṭayyibah.

١٤. ***Tadhkirat al-Ḥuffāẓ,*** by Shams al-Dīn Abū ʿAbd Allāh Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʿUthmān ibn Qāymāz al-Dhahabī (d. ٧٤٨ AH), published by Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah – Beirut, Lebanon, first edition, ١٤١٩ AH / ١٩٩٨ CE.

١٥. ***Taqrīb al-Tahdhīb,*** by Abū al-Faḍl Aḥmad ibn ʿAlī ibn Muḥammad ibn Aḥmad ibn Ḥajar al-ʿAsqalānī (d. ٨٥٢ AH),

edited by Muḥammad ʿAwwāmah, published by Dār al-Rashīd – Syria, first edition, ١٤٠٦ AH / ١٩٨٦ CE.

١٦. ***Tahdhīb al-Kamāl fī Asmā' al-Rijāl,*** by Yūsuf ibn ʿAbd al-Raḥmān ibn Yūsuf, Abū al-Ḥajjāj, Jamāl al-Dīn Ibn al-Zakī Abī Muḥammad al-Kalbī al-Mizzī (d. ٧٤٢ AH), edited by Dr. Bashshār ʿAwwād Maʿrūf, published by Mu'assasat al-Risālah – Beirut, first edition, ١٤٠٠ AH / ١٩٨٠ CE.

١٧. ***Al-Tahdhīb fī Fiqh al-Imām al-Shāfiʿī,*** by Muḥyī al-Sunnah, Abū Muḥammad al-Ḥusayn ibn Masʿūd ibn Muḥammad ibn al-Farrā' al-Baghawī al-Shāfiʿī (d. ٥١٦ AH), edited by ʿĀdil Aḥmad ʿAbd al-Mawjūd and ʿAlī Muḥammad Muʿawwaḍ, published by Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, first edition, ١٤١٨ AH / ١٩٩٧ CE.

١٨. ***Al-Thiqāt,*** by Muḥammad ibn Ḥibbān ibn Aḥmad ibn Ḥibbān ibn Maʿādh ibn Maʿbad, al-Tamīmī, Abū Ḥātim, al-Dārimī, al-Bustī (d. ٣٥٤ AH), published with the assistance of the Ministry of Education of the High Government of India, under the supervision of Dr. Muḥammad ʿAbd al-Muʿīd Khān, Director of the Dā'irat al-Maʿārif al-ʿUthmāniyyah, published by Dā'irat al-Maʿārif al-ʿUthmāniyyah – Hyderabad Deccan, India, first edition, ١٣٩٣ AH / ١٩٧٣ CE.

١٩. ***Al-Jarḥ wa-l-Taʿdīl,*** by Abū Muḥammad ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Idrīs ibn al-Mundhir al-Tamīmī, al-Ḥanẓalī, al-Rāzī, Ibn Abī Ḥātim (d. ٣٢٧ AH), published by Majlis Dā'irat al-Maʿārif al-ʿUthmāniyyah – Hyderabad Deccan – India, Dār Iḥyā' al-Turāth al-ʿArabī – Beirut, first edition, ١٢٧١ AH / ١٩٥٢ CE.

٢٠. ***Sunan Ibn Mājah,*** by Ibn Mājah – Mājah is the name of his father Yazīd – Abū ʿAbd Allāh Muḥammad ibn Yazīd al-Qazwīnī (d. ٢٧٣ AH), edited by Shuʿayb al-Arna'ūṭ, ʿĀdil Murshid, Muḥammad Kāmil Qarah Bilālī, and ʿAbd al-Laṭīf Ḥaraz Allāh, published by Dār al-Risālah al-ʿĀlamiyyah, first edition, ١٤٣٠ AH / ٢٠٠٩ CE.

٢١. ***Al-Sunan al-Ṣughrā,*** by Aḥmad ibn al-Ḥusayn ibn ʿAlī ibn Mūsā al-Khurāsānī, Abū Bakr al-Bayhaqī (d. ٤٥٨ AH), edited by ʿAbd al-Muʿṭī Amīn Qalʿajī, published by Jāmiʿat al-Dirāsāt al-Islāmiyyah, Karachi – Pakistan, ١st ed., ١٤١٠ AH / ١٩٨٩ CE.

٢٢. ***Al-Sunan al-Kubrā,*** by Abū ʿAbd al-Raḥmān Aḥmad ibn Shuʿayb al-Nasāʾī (d. ٣٠٣ AH), edited by Ḥasan ʿAbd al-Munʿim Shalabī, supervised by Shuʿayb al-Arnaʾūṭ, with an introduction by ʿAbd Allāh ibn ʿAbd al-Muḥsin al-Turkī, published by Muʾassasat al-Risālah, Beirut, ١st ed., ١٤٢١ AH / ٢٠٠١ CE.

٢٣. ***Siyar Aʿlām al-Nubalāʾ,*** by Shams al-Dīn Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʿUthmān al-Dhahabī (d. ٧٤٨ AH), published by Dār al-Ḥadīth, Cairo, ١٤٢٧ AH / ٢٠٠٦ CE.

٢٤. ***Sharḥ al-Sunnah,*** by Abū Muḥammad al-Ḥusayn ibn Masʿūd al-Baghawī (d. ٥١٦ AH), edited by Shuʿayb al-Arnaʾūṭ and Muḥammad Z. al-Shāwīsh, published by al-Maktab al-Islāmī, Damascus – Beirut, ٢nd ed., ١٤٠٣ AH / ١٩٨٣ CE.

٢٥. ***sharḥ alfīyati alssuywṭy fī al-ḥadīth = Isʿāf Dhawī al-Waṭar bi-Sharḥ Naẓm al-Durar fī ʿIlm al-Athar,*** by Muḥammad ibn ʿAlī ibn Ādam al-Athiyūbī, published by Maktabat al-Ghurabāʾ al-Athariyyah, Madinah – Saudi Arabia, ١st ed., ١٤١٤ AH / ١٩٩٣ CE.

٢٦. ***Sharḥ Mushkil al-Āthār,*** by Aḥmad ibn Muḥammad al-Ṭaḥāwī (d. ٣٢١ AH), edited by Shuʿayb al-Arnaʾūṭ, published by Muʾassasat al-Risālah, ١st ed., ١٤١٥ AH / ١٩٩٤ CE.

٢٧. ***Al-Sharīʿah,*** by Abū Bakr Muḥammad ibn al-Ḥusayn al-Ājurrī (d. ٣٦٠ AH), edited by ʿAbd Allāh ibn ʿUmar Sulaymān, published by Dār al-Waṭan, Riyadh, ٢nd ed., ١٤٢٠ AH / ١٩٩٩ CE.

٢٨. ***Al-Sihah: Taj al-Lughah wa Sihah al-ʻArabiyyah,*** by Abu Nasr Isma'il ibn Hammad al-Jawhari al-Farabi (d. ٣٩٣

AH), edited by Ahmad ʻAbd al-Ghafoor ʻAttar, published by Dar al-ʻIlm lil-Malayin – Beirut, ٤th ed., ١٤٠٧ AH / ١٩٨٧ CE.

٢٩. ***Al-Ṭabarānī fī Al-duʻāʼ*** by Abū al-Qāsim Sulaymān al-Ṭabarānī (d. ٣٦٠ AH), edited by Muṣṭafā ʿAbd al-Qādir ʿAṭā, published by Dār al-Kutub al-ʿIlmiyyah, Beirut, ١st ed., ١٤١٣ AH.

٣٠. ***Ṭabaqāt al-Shāfiʿiyyah al-Kubrā,*** by Tāj al-Dīn ʿAbd al-Wahhāb al-Subkī (d. ٧٧١ AH), edited by Maḥmūd Muḥammad al-Ṭanāḥī and ʿAbd al-Fattāḥ al-Ḥulū, published by Hajr, ٢nd ed., ١٤١٣ AH.

٣١. ***Al-ʿIlal al-Mutanāhiya fī al-Aḥādīth al-Wāhiya,*** by Jamāl al-Dīn Abū al-Faraj ʿAbd al-Raḥmān ibn ʿAlī ibn Muḥammad al-Jawzī (d. ٥٩٧ AH), edited by Irshād al-Ḥaqq al-Atharī, published by Idārat al-ʿUlūm al-Athariyya, Faisalabad, Pakistan, ٢nd edition, ١٤٠١ AH / ١٩٨١ CE.

٣٢. ***Al-ʿIlal li-Ibn Abī Ḥātim,*** by Abū Muḥammad ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Idrīs ibn al-Mundhir al-Tamīmī, al-Ḥanẓalī, al-Rāzī, known as Ibn Abī Ḥātim (d. ٣٢٧ AH), edited by a team of researchers under the supervision of Dr. Saʿd ibn ʿAbd Allāh al-Ḥumayd and Dr. Khālid ibn ʿAbd al-Raḥmān al-Juraysī, published by Maṭābiʿ al-Ḥumaydī, ١st edition, ١٤٢٧ AH / ٢٠٠٦ CE.

٣٣. ***ʿInāyat al-ʿUlamāʼ bi-l-Isnād wa-ʿIlm al-Jarḥ wa-l-Taʿdīl,*** by ʿAbd al-ʿAzīz Muḥammad Fāriḥ, published by Mujammaʿ al-Malik Fahd li-Ṭibāʿat al-Muṣḥaf al-Sharīf.

٣٤. ***Al-Gharībayn fī al-Qurʾān wa-l-Ḥadīth,*** by Abū ʿUbayd Aḥmad ibn Muḥammad al-Harawī (d. ٤٠١ AH), edited and studied by Aḥmad Farīd al-Mazīdī, with a foreword and review by Prof. Dr. Fatḥī Ḥijāzī, published by Maktabat Nizār Muṣṭafā al-Bāz, Saudi Arabia, ١st edition, ١٤١٩ AH / ١٩٩٩ CE.

٣٥. ***Fatḥ al-Mughīth bi-Sharḥ Alfiyyat al-Ḥadīth li-l-ʿIrāqī,*** by Shams al-Dīn Abū al-Khayr Muḥammad ibn ʿAbd al-Raḥmān ibn Muḥammad ibn Abī Bakr ibn ʿUthmān ibn

Muḥammad al-Sakhāwī (d. ٩٠٢ AH), edited by ʿAlī Ḥusayn ʿAlī, published by Maktabat al-Sunna, Egypt, ١st edition, ١٤٢٤ AH / ٢٠٠٣ CE.

٣٦. ***Al-Kāshif fī Maʿrifat man Lahu Riwaya fī al-Kutub al-Sitta,*** by Shams al-Dīn Abū ʿAbd Allāh Muḥammad ibn Aḥmad ibn ʿUthmān ibn Qāymāz al-Dhahabī (d. ٧٤٨ AH), edited by Muḥammad ʿAwwāma and Aḥmad Muḥammad Nimr al-Khaṭīb, published by Dār al-Qibla li-l-Thaqāfa al-Islāmiyya – Muʾassasat ʿUlūm al-Qurʾān, Jeddah, ١st edition, ١٤١٣ AH / ١٩٩٢ CE.

٣٧. ***Al-Kāmil fī Ḍuʿafāʾ al-Rijāl,*** by Abū Aḥmad ibn ʿAdī al-Jurjānī (d. ٣٦٥ AH), edited by ʿĀdil Aḥmad ʿAbd al-Mawjūd and ʿAlī Muḥammad Muʿawwaḍ, with contributions from ʿAbd al-Fattāḥ Abū Sanna, published by al-Kutub al-ʿIlmiyya, Beirut, Lebanon, ١st edition, ١٤١٨ AH / ١٩٩٧ CE.

٣٨. ***Al-Kitāb al-Muṣannaf fī al-Aḥādīth wa-l-Āthār,*** by Abū Bakr ibn Abī Shayba, ʿAbd Allāh ibn Muḥammad ibn Ibrāhīm ibn ʿUthmān ibn Khawāstī al-ʿAbsī (d. ٢٣٥ AH), edited by Kamāl Yūsuf al-Ḥūṭ, published by Maktabat al-Rushd, Riyadh, ١st edition, ١٤٠٩ AH.

٣٩. ***Al-Kitāb: Min Ḥadīth Khaythama ibn Sulaymān,*** by Abū al-Ḥasan Khaythama ibn Sulaymān ibn Ḥaydara (d. ٣٤٣ AH), edited by Dr. ʿUmar ʿAbd al-Salām Tadmurī, published by Dār al-Kitāb al-ʿArabī, Lebanon, ١٤٠٠ AH / ١٩٨٠ CE.

٤٠. ***Al-Kifāya fī ʿIlm al-Riwāya,*** by Abū Bakr Aḥmad ibn ʿAlī ibn Thābit ibn Aḥmad ibn Mahdī al-Khaṭīb al-Baghdādī (d. ٤٦٣ AH), edited by Abū ʿAbd Allāh al-Sūraqī and Ibrāhīm Ḥamdī al-Madanī, published by al-Maktaba al-ʿIlmiyya, al-Madīna al-Munawwara.

٤١. **Al-Kawakib al-Nirat fi Ma'rifat Man al-Ruwwat al-Thiqaat,** by Barakat bin Ahmad bin Muhammad al-Khatib, Abu al-Barakat, Zayn al-Din Ibn al-Kayal (d. ٩٢٩ AH), edited by Abdul Qayyum Abdul Rab al-Nabi, publisher: Dar al-Ma'mun – Beirut, edition: first, ١٩٨١ CE.

٤٢. ***Lisan al-Mizan,*** by Abu al-Fadl Ahmad bin Ali bin Muhammad bin Ahmad bin Hajar al-Asqalani (d. ٨٥٢ AH), edited by the Department of Al-Ma'arif al-Nizamiyah – India, publisher: Al-Alami Foundation for Publications – Beirut, Lebanon, edition: second, ١٣٩٠ AH / ١٩٧١ CE.

٤٣. ***Al-Mujtabā min al-Sunan = Al-Sunan al-Sughra,*** by Abu Abdullah Ahmad bin Shu'ayb bin Ali al-Khurasani, al-Nasa'i (d. ٣٠٣ AH), edited by Abdul Fattah Abu Ghuddah, publisher: Office of Islamic Publications – Aleppo, edition: second, ١٤٠٦ AH / ١٩٨٦ CE.

٤٤. ***Al-Majruhin min al-Muhaddithin wa al-Du'afa' wa al-Matrookin,*** by Muhammad bin Hibban bin Ahmad bin Hibban bin Ma'adh bin Ma'bad, al-Tamimi, Abu Hatim (d. ٣٥٤ AH), edited by Mahmoud Ibrahim Zayed, publisher: Dar al-Wa'i – Aleppo, edition: first, ١٣٩٦ AH.

٤٥. ***Majma' al-Zawā'id,*** by Abu al-Hasan Nur al-Din Ali bin Abu Bakr bin Suleiman al-Haythami (d. ٨٠٧ AH), edited by Husam al-Din al-Qudsi, publisher: Al-Qudsi Library, Cairo, year of publication: ١٤١٤ AH, ١٩٩٤ CE.

٤٦. ***Musnad Abu Ya'la,*** by Abu Ya'la Ahmad bin Ali bin al-Muthanna bin Yahya bin Isa bin Hilal al-Tamimi, al-Mawsili (d. ٣٠٧ AH), edited by Hussein Salim Asad, publisher: Dar al-Ma'mun for Heritage – Damascus, edition: first, ١٤٠٤ AH / ١٩٨٤ CE.

٤٧. ***Musnad al-Bazzar, published as Al-Bahr al-Zakhar,*** by Abu Bakr Ahmad bin Amr bin Abdul Khaliq bin Khalad bin Ubayd Allah al-Bazzar (d. ٢٩٢ AH), edited by Mahfouz al-Rahman Zain Allah (volumes ١-٩), 'Adil bin Sa'd (volumes ١٠-١٧), and Sabri Abdul Khaliq al-Shafi'i (volume ١٨), publisher: Maktabah al-'Ulum wa al-Hikam – Medina, edition: first, (started ١٩٨٨ CE, completed ٢٠٠٩ CE).

٤٨. ***Al-Misbah al-Munir fi Gharib al-Sharh al-Kabir,*** by Ahmad bin Muhammad bin Ali al-Fayoumi then al-Hamawi,

Abu al-Abbas (d. circa ٧٧٠ AH), publisher: Al-Maktabah al-'Ilmiyah – Beirut.

٤٩. ***Al-Mustalahat al-Hadithiyyah Bayna al-Itifaq wa al-Iftiraq,*** by Dr. Rawiah bint Abdullah bin Ali Jaber, doctoral thesis in the Department of Shari'ah and Islamic Studies, specializing in Hadith and Sunnah, Faculty of Arts and Humanities, King Abdulaziz University – Jeddah, Kingdom of Saudi Arabia, supervised by Dr. Faten bin Hasan Halwani, academic year: ١٤٣٩ AH / ٢٠١٨ CE.

٥٠. ***Mu'jam Ibn al-A'rabi,*** by Abu Said Ibn al-A'rabi Ahmad bin Muhammad bin Ziad bin Bishr bin Dharham al-Basri al-Sufi (d. ٣٤٠ AH), edited and referenced by Abdul Mohsin bin Ibrahim bin Ahmad al-Husseini, publisher: Dar Ibn al-Jawzi, Kingdom of Saudi Arabia, edition: first, ١٤١٨ AH / ١٩٩٧ CE.

٥١. ***Al-Mu'jam al-Awsat,*** by Sulayman bin Ahmad bin Ayyub bin Mutair al-Lakhmi al-Shami, Abu al-Qasim al-Tabarani (d. ٣٦٠ AH), edited by Tariq bin Awad Allah bin Muhammad, Abdul Mohsin bin Ibrahim al-Husseini, publisher: Dar al-Haramain – Cairo.

٥٢. ***Mu'jam al-Buldan,*** by Shihab al-Din Abu Abdullah Yaqut bin Abdullah al-Rumi al-Hamawi (d. ٦٢٦ AH), publisher: Dar al-Fikr for Printing, Publishing, and Distribution, year of publication: ١٤١٥ AH / ١٩٩٥ CE.

٥٣. ***Al-Mu'jam al-Kabir,*** by Sulayman bin Ahmad bin Ayyub bin Mutair al-Lakhmi al-Shami, Abu al-Qasim al-Tabarani (d. ٣٦٠ AH), edited by Hamdi bin Abdul Majid al-Salafi, publisher: Maktabah Ibn Taymiyyah – Cairo, edition: second.

٥٤. ***Mu'jam Maqayis al-Lughah,*** by Ahmad bin Faris bin Zakariya al-Qazwini al-Razi, Abu al-Husayn (d. ٣٩٥ AH), edited by Abdul Salam Muhammad Haroun, publisher: Dar al-Fikr, year of publication: ١٣٩٩ AH / ١٩٧٩ CE.

٥٥. ***Ma'rifat al-Sunan wa al-Athar,*** edited by Abdul Muti Amin Qal'aji, publishers: University of Islamic Studies (Karachi - Pakistan), Dar Qutaybah (Damascus - Beirut), Dar al-Waʿi (Aleppo - Damascus), Dar al-Wafa (Mansoura - Cairo), edition: first, ١٤١٢ AH / ١٩٩١ CE.

٥٦. ***Ma'rifat Anwa' ʻUloom al-Hadith,*** known as ***Muqaddimah Ibn al-Salah,*** by Uthman bin Abdul Rahman, Abu Amr, Taqi al-Din known as Ibn al-Salah (d. ٦٤٣ AH), edited by Nur al-Din ʻItr, publisher: Dar al-Fikr – Syria, Dar al-Fikr al-Mu'asir – Beirut, year of publication: ١٤٠٦ AH / ١٩٨٦ CE.

٥٧. ***Al-Mufhim Lima Ashkal min Talkhis Kitab Muslim,*** by Abu al-Abbas Ahmad bin Umar bin Ibrahim al-Qurtubi (٥٧٨ - ٦٥٦ AH), edited and commented by: Muhyi al-Din Dib Misto, Ahmad Muhammad al-Sayyid, Yusuf Ali Badawi, Mahmoud Ibrahim Bazal, publishers: Dar Ibn Kathir, Damascus - Beirut, Dar al-Kalim al-Tayyib, Damascus - Beirut, edition: first, ١٤١٧ AH / ١٩٩٦ CE.

٥٨. ***Muqaddimah fi Usul al-Hadith,*** by Abdul Haqq bin Saif al-Din bin Sa'd Allah al-Bukhari al-Dihlawi al-Hanafi (d. ١٠٥٢ AH), edited by Salman al-Husseini al-Nadwi, publisher: Dar al-Bashair al-Islamiyyah – Beirut – Lebanon, edition: second, ١٤٠٦ AH / ١٩٨٦ CE.

٥٩. ***Al-Milal wa al-Nihal,*** by Abu al-Fath Muhammad bin Abdul Karim bin Abu Bakr Ahmad al-Shahrastani (d. ٥٤٨ AH), publisher: Al-Halabi Foundation.

٦٠. ***Al-Minhaj Sharh Sahih Muslim bin al-Hajjaj,*** by Abu Zakariya Muhyi al-Din Yahya bin Sharaf al-Nawawi (d. ٦٧٦ AH), publisher: Dar Ihya' al-Turath al-ʻArabi – Beirut, edition: second, ١٣٩٢ AH.

٦١. ***Al-Muhadhdhab fi Fiqh al-Imam al-Shafiʻi,*** by Abu Ishaq Ibrahim bin Ali bin Yusuf al-Shirazi (d. ٤٧٦ AH).

٦٢. ***Al-Muhayyā fi Kashf Asrar al-Muwattaʻ,*** by Uthman bin Said al-Kamahi (d. ١١٧١ AH), edited and annotated by

Ahmad Ali, publisher: Dar al-Hadith, Cairo – Arab Republic of Egypt, year of publication: ١٤٢٥ AH / ٢٠٠٥ CE.

٦٣. ***Mawsu'ah Aqwal Abu al-Hasan al-Daraqutni fi Rijal al-Hadith wa 'Ilalih,*** by a group of authors (Dr. Muhammad Mahdi al-Muslimi – Ashraf Mansour Abdul Rahman – Issam Abdul Hadi Mahmoud – Ahmad Abdul Razzaq Eid – Ayman Ibrahim al-Zamli – Mahmoud Muhammad Khalil), edition: first, ٢٠٠١ CE, publisher: Alam al-Kutub for Publishing and Distribution – Beirut, Lebanon.

٦٤. ***Mizan al-I'tidal fi Naqd al-Rijal,*** by Shams al-Din Abu Abdullah Muhammad bin Ahmad bin Osman bin Qaymaz al-Dhahabi (d. ٧٤٨ AH), edited by Ali Muhammad al-Bajawi, publisher: Dar al-Ma'arifa for Printing and Publishing, Beirut – Lebanon, edition: first, ١٣٨٢ AH / ١٩٦٣ CE.

٦٥. ***Nuzhat al-Nazhar fi Tawdiḥ Nukhbat al-Fikar fi Mustalah Ahl al-Athar,*** by Al-Hafiz Ibn Hajar al-Asqalani, publisher: Maktabah Mishkat, publisher: Dar al-Kutub al-'Ilmiyyah.

٦٦. ***Al-Nukat 'ala Kitab Ibn al-Salah,*** by Abu al-Fadl Ahmad bin Ali bin Muhammad bin Ahmad bin Hajar al-Asqalani (d. ٨٥٢ AH), edited by Rabi' bin Hadi Umar al-Madhkhali, publisher: Deanship of Scientific Research at the Islamic University, Medina, Kingdom of Saudi Arabia, number of volumes: ٢, edition: first, ١٤٠٤ AH / ١٩٨٤ CE.

٦٧. ***Al-Wafi bil-Wafayat,*** by Salah al-Din Khalil bin Aibak bin Abdullah al-Safadi (d. ٧٦٤ AH), edited by Ahmad al-Arna'ut and Turki Mustafa, publisher: Dar Ihya' al-Turath – Beirut, year of publication: ١٤٢٠ AH / ٢٠٠٠ CE.

فهرس الموضوعات

موجز عن البحث

المقدمة

وأما المبحث الأول: فيشتمل على التعريف بالإمام أبي الحسن الدارقطني.

وأما المبحث الثاني: فيشتمل على موضوع الكتاب، ومنزلته ومكانته، ومنهج المؤلف من حيث تخريجه للطرق.

المبحث الثالث: فيشتمل على منهج الإمام الدارقطني في التعليل بجرح الرواة وفيه مطالبان:

المطلب الأول: العبارات الدالة على الضعف الخفيف.

المطلب الثاني: عبارات الضعف الشديد.

الخاتمة

ثبت المصادر والمراجع